مستويات الإتصال السياسي وعلاقتها بنشر المعرفة السياسية

نظرا للطبيعة المعقدة للظاهرة الإتصالية فقد تعددت تقسيمات مستويات الاتصال ، بحيث إرتبط تقسيم مستويات الاتصال بعدد الأفراد المشاركين في عمليات الإتصال من جانب وهذا ما ذهب إليه تشارلز رايت ، بينما ذهب آخرون إلى تقسيم مستويات الإتصال بحسب إتجاه الرسائل الإتصالية وموقع أطراف العملية الإتصالية في البناء الإداري أو السياسي، فيما ذهب آخرون إلى تصنيف قنوات الإتصال بحسب درجة الرسمية التي تحظى بها.

وهذه التصنيفات وإن كانت تستهدف الإتصال بغض النظر عن محتواه ، فإنه يمكن تطبيق هذه التصنيفات عل الإتصال السياسي ، حيث أن الإتصال السياسي يستخدم كافة أشكال وقنوات ومستويات الإتصال السائدة داخل المجتمع ، ومن ثم يخضع في تصنيفه لمثل ما يخضع له تصنيف الإتصال بوجه عام ، وأخيرا فإنه يجدر الإشارة إلى أن الظاهرة الإتصالية بتعقدها لا تقبل التصنيف الفاصل من حيث النتائج المترتبة على النشاط الإتصالي، فالعلاقة بين المستويات المختلفة للإتصال أقوى من أن يتم تقسيمها أو الفصل بينها .

مستويات الإتصال السياسي حسب عدد المشاركين :

١. الإتصال الذاتي: وهوعملية شخصية بحتة يقصد بها إتصال الفرد مع نفسه ، حيث يرتبط هذا المستوى الإتصالي بالبناء المعرفي والإدراكي والشعوري للفرد ويشمل كافة العمليات العقلية ، وذلك في محاولة لتنظيم إدراكه عن الأشخاص والأشياء والأحداث أو المعلومات والأفكار والأراء بإعتبارها منبهات أو مثيرات تتطلب منه إستجابة ما في إتجاه ما ، ومن هنا فإن الإتصال الذاتي سمة عامة بين جميع البشر وأساس تفاعلهم مع الآخرين ومع الظروف المادية والطبيعية والإجتماعية والسياسية من حولهم ، وفي سياق هذا التفاعل يتولد المعنى والتفسير وتتم الإستجابة من خلال العملية الإدراكية.

٢-الإتصال الشخصي : وهي العملية الإتصالية التي يتبادل خلالها شخصان أو أكثر رسائل شفهية وجسدية تساهم في إستحداث وبناء علاقات فيما بينها ، ويتيح هذا النوع من الإتصال

إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل ، وبالتالي تكون فرصة تأثير المرسل أو القائم بالإتصال أكبر من خلال تعرفه المباشر على درجة تأثير الرسالة وقدرته على تعديلها وتوجيهها لتصبح أكثر فاعلية وإقناعا.

وهناك نوعان من الإتصال الشخصي هما :

أ-الإتصال الشخصي المباشر الرسمي : وهو يتم من خلال الدوائر الرسمية المسؤولة، ويكون عادة مقصودا وموجها والغرض منه إقناع المتلقي بالفكرة المعروضة.

ب-الإتصال الشخصي الطبيعي : وهو يتم بين الأفراد العاديين في حياتهم اليومية ، ويشمل التعامل بين الأصدقاء والزملاء في العمل ، وبالتالي فإن أطروحات الأفراد في هذا الإتصال هي نتاج طبيعي لرؤيتهم للقضايا والموضوعات في المجتمع ، وهو بذلك أكثر تأثيرا من الأول بحكم تلقائيته .

ويعد الإتصال الشخصي مصدرا مهما من مصادر المعلومات ، كما أن له دور كبير في زيادة حجم تأثير وسائل الإعلام على الناس ، وتتميز العلاقات في الإتصال الشخصي بأنها تقوم على جوانب عديدة سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية وغيرها ، وتختلف العلاقة بحسب طبيعة إنتماء الفرد والأدوار المتوقعة منه في المجتمع ، فانتماء الشخص إلى نظام سياسي معين أو حزب أو جماعة والدور السلوكي له في المجتمع يحكمان نوعية علاقة الأفراد الآخرين به .

٣-الإتصال الجمعي : و يحتل هذا النوع من الإتصال مكانا وسطا بين الإتصال الشخصي والإتصال الجماهيري ، ويتميز الإتصال الجمعي بالتفاعل بين أعضائه ووحدة الإهتمام والمصلحة وإرتفاع مستوى الوعي بين أفراده ، وذلك مثل لقاءات المرشحين السياسيين مع الدوائر الإنتخابية ، حيث يظهر التأثير بطريقة مباشرة وهو ما يميز السلوك الجمعي .

ويمتلك هذا النوع من الإتصال بعض خصائص الإتصال المواجهي وذلك بسبب قلة عدد المتلقين للرسالة ، وعادة ما يكون المشاركون فيه من ذوي ثقافة مشتركة ومرتبطون بإتصال شخصي (وهذا الإتصال قد لا يكون محكم البناء) ، كما أن له بعض خصائص الإتصال الجماهيري من حيث عدم تجانس أفراد الجمهور وإمكانية الإتصال بينهما عن بعد ، بالإضافة

إلى إمكانية إستقبال نفس الرسالة في أماكن متعددة بإستخدام قنوات إتصالية قد تكون مكلفة ماديا مثل الهاتف أو الأفلام .

٤-الإتصال الجماهيري : وهو الذي يتم بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية (التلفزيون ، الراديو، الإنترنت) ، ويتميز بقدرته على توصيل الرسائل في آن واحد وبسرعة فائقة إلى جمهور عريض غير معروف لدى القائم بالإتصال من المتلقين المنتشرين متبايني الإتجاهات والمستويات ، وهذا النوع من الإتصال هو إتصال خطي في إتجاه واحد ، حيث ينعدم إحساس القائم بالإتصال برجع الصدى أو التغذية العكسية المباشرة ، لذلك فإن رجع الصدى يعد عملية مؤجلة لا يمكن قياسها بشكل فوري .

-مستويات الإتصال السياسي من حيث إتجاه الرسالة :

١-الإتصال الصاعد : وفيه تتجه الرسائل الإعلامية من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى حسب طبيعة التنظيم السياسي في المجتمع ، ويوفر هذا المستوى من الإتصال الكثير من المعلومات الضرورية وغير الضرورية للمستويات العليا في التنظيم الإداري والسياسي ، كما ويستخدم هذا المستوى الإتصالي في التعرف على ردود الأفعال تجاه القرارات السياسية والتعرف على إتجاهات الرأي العام ، فيما تعتبر كفاءة هذا المستوى من الإتصال دليل عل حيوية وفاعلية النظام السياسي في المجتمع ، ففي المجتمعات الديموقراطية يتطلب الأمر وجود قنوات إتصال صاعدة فاعلة حتى يمكن متابعة آراء الناخبين وإتجاهاتهم ، وأخيرا فإن مستويات الإتصال الشخصي والجمعي والجماهري تسهم في هذا النوع من الإتصال من خلال الشكاوى والتقارير واللقاءات المفتوحة بين القيادات السياسية والمواطنين والندوات والمظاهرات ومقالات الرأي وغيره .

٢-الإتصال الهابط : وهو إتصال من أعلى إلى أسفل ، كالإتصال من رؤساء الأنظمة السياسية إلى وزرائهم ومرؤوسيهم أو من مستوى سياسي أعلى إلى مستوى سياسي أدنى ، ويعد هذا النوع من الإتصال الأكثر شيوعا حيث يتم من خلاله نقل القرارات الرسمية والتوجيهات والأخبار والمعلومات من صانعي السياسة الرئيسيين إلى مرؤوسيهم لتنفذيها وتعميمها عل مختلف الجهات

الأخرى الأدنى مستوى ، وذلك عبر تسلسل هرمي من القيادة إلى القاعدة ، وبهذا يتم خدمة السلطة السياسية .

٣-الإتصال الأفقي : ويكون بين المستويات السياسية التي تقع في نفس المستوى مثل الإتصال بين وزراء الحكومة أوالإتصال بين أفراد الجمهور ، ويهدف هذا الإتصال إلى التعاون والتنسيق وتبادل الأخبار والمعلومات والأفكار حول مختلف الموضوعات السياسية وحل المشكلات وتبادل وجهات النظر والخبرات بين المسؤولين من المستوى نفسه أو الجماعات الحزبية أو الأفراد ، وغالبا ما يكون هذا الإتصال شفويا وبطريقة مباشرة دون أي تعقيدات ، وذلك من خلال اللقاءات وتبادل الزيارات والإجتماعات وغيرها .

-مستويات الإتصال السياسي حسب رسمية القنوات :

١-قنوات الإتصال الرسمية : وتتم عادة في إطار تنظيم معين يسير وفق أساليب وإجراءات وقواعد رسمية محددة وموثقة ، ويكون سير المعلومات هنا بما يتماشى والتنظيم الرسمي للسلطات والإختصاصات والوظائف العامة للنظام السياسي ، ويسير الإتصال الرسمي من أعلى إلى أسفل أو العكس أو بشكل أفقي ، فيما يقصد بالرسمي هنا المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية أو تحت تأثير ونفوذ الحكومة مثل (التلفزيون ، الإذاعة ، الصحافة ،... الخ) .

٢-قنوات الإتصال غير الرسمية : وهي لا تخضع لقواعد وإجراءات وقوانين سياسية مثبتة ورسمية كما هو الحال في الإتصال الرسمي ، ويتم غالبا الإتصال هنا عبر قنوات خارجة عن القنوات الرسمية ومن خلال مستويات إجتماعية وسياسية مختلفة متخطيا بذلك خطوط السلطة السياسية ، وقد يكون هذا الإتصال غير الرسمي عبر جماعات داخل تنظيم معين مثل جماعات الضغط والأحزاب أو من خلال جماعات خارج التنظيم من خلال الإتصالات الشخصية واللقاءات والإجتماعات غير الرسمية .

وفي كل هذه المستويات الاتصالية الانفة الذكر تأتي المعرفة السياسية لتلتقي معها وتزداد هذه المعرفة مقترنة مع طبيعة ونوعية الاتصال وان كان هناك تباين او اختلاف بين مستوى اتصالي واخر ، وكلما زاد اداء المستوى الاتصالي كلما انعكس ذلك بالزيادة المطردة على المعرفة السياسية .

العوامل المؤثرة في الإتصال السياسي

١-خصائص النظام السياسي :

يعد المناخ السياسي السائد في المجتمع وخصائصه من العوامل الهامة والمؤثرة في الإتصال السياسي، والذي يمثل رؤية السلطة السياسية لدور المواطن ومدى توافر التنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المختلفة، بالإضافة لرؤية السلطة للنظام الإعلامي، لهذا فإن المشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية ترتبط بالإطار الدستوري والمؤسسي، والذي يشمل التعدد الحزبي، الجماعات المصلحية ، حرية الثقافة ، البرلمان وأجهزة الحكم المحلي وغيرها.

وإن الأحزاب السياسية تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات وترشيد ممارسات السلطة السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام ، وكلما تعددت الأحزاب زادت الفرص للإختيار بين برامج وسياسات متباينة ، حيث يسعى كل حزب للحصول على تأييد الأغلبية من أفراد المجتمع لبرامجه وسياساته في الإنتخابات العامة ، حتى يتمكن من تولي السلطة التي تتيح له تنفيذ برنامجه الإنتخابي .

كما وقد أصبحت المشاركة الشعبية الكبيرة في عملية إتخاذ القرار السياسي هدفا إجتماعيا مهما في النظم الديموقراطية ، حيث يرتبط ذلك بشكل وثيق بإنتشار المعارضة وجماعات العمل الجماهيري والمشاركات السياسية غير التقليدية وصولا إلى مشاركة أكثر فاعلية في العملية الديموقراطية ، خصوصا أن الديموقراطية تمثل المرحلة التي يكون فيها لجميع المواطنين نصيب من السلطة .

ومع أهمية الدور السياسي للأحزاب السياسية إلا أنه بدأ يضعف تدريجيا ، وذلك بسبب تراجع التفاعل الجماهيري مع هذه الأحزاب السياسية ، نتيجة لإضافة قضايا جديدة إلى جدول الأعمال السياسية وللصعوبات التي واجهتها الأحزاب العريقة في تعاملها مع القضايا ، بالإضافة إلى الخصائص المتغيرة للجماهير المعاصرة وخاصة بعد الإنتشار الهائل لمصادر المعلومات والتعليم

، والذي أدى بدوره إلى تكوين مجتمع قادر على التعامل مع تعقيدات السياسة وإتخاذ القرارات السياسية الخاصة بكل فرد من أفراده ، ولكن مع تضاؤل الولاء التقليدي للأحزاب والجماعات أصبحت القضايا السياسية أكثر أهمية للسلوك الإنتخابي ، كما أن مشكلة تراجع ثقة أفراد المجتمع بالمؤسسات السياسية والقادة السياسيين ، وضع قيود إضافية على الأنظمة الديمقراطية . وأخيرا فإن إختلاف أنظمة الحكم وتوجهاتها نحو وسائل الإعلام وإتساع قاعدة المشاركة في إتخاذ القرارات أو إنحسارها ومستوى الديموقراطية في الدول ، بالإضافة إلى إختلاف القوانين المحددة لدور وسائل الإعلام والحاكمة لطريقة عملها ، كل هذه العوامل وغيرها أثرت في الإتصال السياسي ، كما أن مفهوم الديموقراطية في النظم الإعلامية المختلفة ذو طابع جدلي نتيجة للتفسيرات المختلفة لتطبيقاته ، والتي تتمثل في التعددية والتنوع وإختلاف السياقات الإجتماعية والسياسية التي يعمل في إطارها ، بالإضافة إلى الخلافات الحادة على مفهوم الحرية في دساتير النظم المختلفة ، حيث أن كل جهة أو طرف أو مؤسسة أو غيرها تتجه نحو التفسير الذي يعبر عن مصالحها ويحفظها .

٢-طبيعة النظام الإعلامي :

لقد أصبحت وسائل الإتصال أحد المكونات الأساسية للجهاز السياسي للدولة المعاصرة ، حيث تستخدم كأداة للبناء والتحول الحضاري والسياسي ، كما وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة والقيام بالوحدة الوطنية وتوسيع آفاق المواطن ودفعه نحو المشاركة السياسية ونقله من المحليات الإقليمية الضيقة إلى آفاق قومية وعالمية.

وتقوم وسائل الإعلام بتوسيع الحوار بين الساسة والمحكومين وتعريف الأفراد بالسياسات والإجراءات الرسمية ، كما أنها تعمل على نقل تصوراتهم للسلطة الحاكمة ، إلا أن نظرة الدولة إلى وسائل الإتصال تتباين بحسب طبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم وموقفه من وسائل الإتصال وتصوره لوظيفتها ودرجة الحرية الممنوحة لها ، حيث تخضع وسائل الإعلام والإتصال لمجموعة من العوامل والضغوط والقوانين المتمثلة بالدستور والقوانين الحكومية ، ومن أبرزها (قانون المطبوعات و قانون الملكية الفكرية – التي تكفل الحقوق والحريات أو تقوم بتقنين التراخيص أو تفرض الرقابة – والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية) .

ولكن هناك عوامل في وسائل الإعلام تؤثر على المضمون الإعلامي فيها وطبيعته ، وأهمها نمط الملكية ومصادر التمويل ونمط الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية وتوجهات السياسة التحريرية ومستوى تأهيل القائمين عليها ونمط العلاقة بين القائم بالإتصال ومصادر المعلومات والأخبار، بالإضافة إلى تقنيات الإتصال المتاحة في المجتمع وأسلوب معالجة الأخبار والمعلومات ، حيث أن النظام السياسي يسعى للتأثير على كل ما سبق من العوامل لتخدم أهدافه ومصالحه .

كما أن تأثير العملية الإتصالية يتوقف في الأساس على أداء وكفاءة عناصر الاتصال ، كما أنه وعلى ضوء ما يتوفر لدى القائم بالإتصال من مهارات وكفاءات في الآداء يتوقف مصير العملية الإعلامية برمتها ، ومن أهم العوامل الفاعلة التي تؤثر على الكفاءة الإتصالية والآداء المهني للعاملين بالمؤسسات الإعلامية هي: مستوى المعلومات المتوفرة لديهم ، التجارب العملية ، مواقفهم إزاء المواضيع السياسية المطروحة ، مدى علاقاتهم بالمؤسسة الإعلامية وتوجهاتها السياسية وتصورهم للجمهور المتلقي ، حيث كلما زادت نسبة الإتفاق بين القائم بالإتصال والجمهور حول ما يطرح من أفكار ومواضيع زاد الفهم المشترك بينهما ، وكلما صممت الرسالة لتلائم خصائص وظروف المجتمع وتلبي إحتياجاته وتتفق مع المستوى الإدراكي والقيمي له ، كانت أكثر تأثير فيه ، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار أن ما سبق من عوامل تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وسيلة إلى أخرى وفقا لفلسفة الإتصال وسياسته السائدة (مدى الحرية الممنوحة للإعلام) ، ومن نمط ملكية إلى آخر ووفقا لتوجهات الجهة القائمة على الملكية وتصوراتها حول طبيعة الدور السياسي الذي يجب أن تمارسه وسائل الاتصال في المجتمع .

٣-العوامل الثقافية والإجتماعية والإقتصادية :

هناك علاقة تفاعل متبادلة بين نظام الإتصال والنظم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، حيث أن متغيرات البيئة تحدد فاعلية وكفاءة عملية الاتصال ، كما ولا يمكن فهم نظام الإتصال وفاعليته دون فهم وضعه في إطار النظام الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ودون معرفة النسيج الإجتماعي والمعتقدات الثقافية التي يعمل من خلالها ، خصوصا أن الأيديولوجية تشكل المصدر الأساس للمبادئ العامة لسياسة الدول .

فقد أشار ستانلي ليرز إلى فكرة التوظيف الكفء لكل مكونات النظام الإجتماعي والتي تؤكد على أن أي فشل أو نجاح لأحد مكونات النظام الإجتماعي يؤثر على النظام كله ، كما أشار إلى أن عدم إدراك الدول النامية لذلك قد تسبب في إثارة كم هائل من التوقعات والرغبات يفوق إمكانيات تحقيقها ، مما آدى إلى ظهور مفهوم مضاد لذلك وهو ثورة الإحباطات المتزايدة.

وتعد الأمية وبخاصة في الدول النامية بسبب إنخفاض مستوى الدخل العام والخاص فيها ، واحدة من أخطر معوقات الإتصال السياسي في المجتمع ، نظرا للآثار السلبية التي تترتب عنها ومنها عدم إدراك الفرد الأمي للمشكلات السياسية والإجتماعية التي يعاني منها المجتمع ، وبالتالي لا يدرك الدور الذي ينبغي له القيام به للمساهمة في إيجاد حل لهذه المشاكل ، كما وتعمل الأمية على حرمان كثير من أفراد المجتمع من كثير من المهارات التي تمكنهم من المشاركة في الحياة العامة والإهتمام بمختلف القضايا والحوار حولها ومتابعة الأحداث الجارية والإنضمام إلى التنظيمات الرسمية أو غير الرسمية ، بالإضافة إلى أن الفرد الأمي لا يعي ولا يدرك معنى ومغزى القرارات السياسية التي تتخذ على المستوى المحلي أو القومي ولا يتعامل معها كما يجب،لدرجة أنه قد ينعدم لديه الإحساس بأهميتها مما قد يدفعه إلى إتخاذ موقف سلبي تجاه الحكومة أو تبني قيم ومعتقدات وأنماط سلوكية سلبية.

في حين أن الأفراد الأكثر تعليما هم أكثر معرفة بالأنشطة الحكومية ويمكنهم المشاركة في الأنشطة السياسية ، كما ويلاحظ أنه كلما إرتفع مستوى تعليم أفراد المجتمع إرتفع مستوى المشاركة السياسية للجماهير وتعددت حاجاتهم وطموحاتهم وإزدات الرغبة لديهم لإشباعها وسارعوا للمشاركة في مختلف أنشطة مجتمعهم السياسية والإجتماعية والثقافية ، حيث تقوم وسائل الإتصال بأدوار مهمة لأداء الدولة وتوفير قنوات للمشاركة السياسية الشعبية في القرارات الحكومية ، وهذا بدوره يساعد على تنمية الإحساس بالواجب الوطني والتفكير بالمصلحة العامة والشعور بالمسؤولية والكفاءة والثقة بالنفس .

كما أن هناك دور مهم لنوع التعليم وما يتضمنه من الطريقة التي تتم بها العملية التعليمية ذاتها ، وما إذا كانت هذه الطريقة تقوم على التلقين والحفظ أو تقوم على التفكير والبحث والعمل الجماعي الذي ينمي لدى الأفراد مهارات متنوعة كالقراءة والتحليل وفهم القضايا والأحداث

السياسية والإجتماعية ومتابعتها من خلال وسائل الإتصال والتفاعل معها وتكوين الآراء عنها وعن مختلف الموضوعات العامة ، وبالتالي القدرة على التأثير في صنع القرار .

كما إننا نلاحظ هنا أن للظروف الإجتماعية من عدد السكان ومستوى التعليم السائدة في المجتمع ، بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية (دخل الفرد) ، تأثيرا كبيرا على فاعلية الإتصال السياسي وذلك بشكل طردي ، كما أن الوعي السياسي يتطلب التعليم والخبرة ، وهذا لا يتوفر كثيرا في الدول النامية ، حيث ترتفع نسب الأمية بسبب الوضع الإقتصادي المتدهور فيها ، فلذلك يميل الأفراد في هذه الدول إلى تحاشي التفاعل مع قضايا المجتمع السياسية والإجتماعية وتجنب السلطة.

وأخيرا فإن للتراث الثقافي والحضاري وأيديولوجية المجتمع من خلال القيم والعادات والتقاليد والأعراف السائدة فيه ، تأثير كبير على السلوك الإنساني ، فهو بذلك يختلف من مجتمع إلى آخر (من بلد إلى آخر) ، وذلك من خلال تباين خلفيات المشاركين من مستوى اللغة ودرجة الذكاء والسن والنوع والطبقة والعرق ، وكل هذه الإختلافات تؤدي بدورها إلى إتجاه الرسالة نحو التشتيت والتغيير وفقدان المعلومات في العملية الإتصالية والتأثير في درجة فعاليتها .

الاستخدامات السياسية لشبكة الانترنت

ما هي شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ؟ تاريخ الشبكة يعود بجذوره لبداية ستينات القرن العشرين . عندها برز أمام وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة إستراتيجية صعبة ، تتمثل بكيفية إدارة البلاد في حال نشوب صراع نووي مع الاتحاد السوفييتي السابق ، ومواجهة إمكانية توجيه ضربة لمركز الاتصالات القومي الأمريكي ، الذي يصبح غير قادر على توفير الاتصالات اللازمة بين القادة العسكريين والقوات الإستراتيجية الأمريكية ، وتجنب الخصم الضربة الجوابية. ولحل هذه المشكلة عمل قسم في إدارة وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية ، عرف باسم (وكالة أبحاث مشاريع الصعوبات الخاصة) ARPA على حل هذه المشكلة ، ونتيجة لأعمال البحث التي جرت تحت إدارته ، تمكن من إنشاء نظام غير مركزي ، مؤلف من أجزاء مستقلة عن بعضها البعض ، وعلى أساسه يتم تبال المعلومات على مبدأ مظاريف الاتصال. وهذه المظاريف يمكن إرسالها إلى عقدة المستلم بمختلف الطرق (كشبكة عنكبوتيه) ، باستخدام مختلف قنوات الاتصال ، ومن خلال العمل ظهر وضع مثير، يتمثل في أن مثل هذا النظام هو طريق سهل جداً لإرسال مختلف المعلومات.

تُعرَّف شبكة الإنترنت (بالإنجليزيّة: Internet) على أنّها شبكة عالميّة تضم ملايين الحواسيب من أكثر من ١٩٠ دولة ، وتكون متصلة ببعضها البعض بغرض تبادل البيانات والأخبار والآراء ، و يُعدّ الإنترنت أكبر شبكة حاسوبيّة في العالم؛ وذلك نظراً للكمّ الهائل من الحواسيب والخوادم المُتّصلة ببعضها البعض من حول العالم بواسطة الموجّهات (بالإنجليزيّة: Routers) والمبدّلات (بالإنجليزيّة: Switches)، فهي شبيهة بآليّة عملها بالشبكات المنزليّة أو تلك الموجودة في الشركات ، ولكنّها تختلف بعدد الأجهزة المتصلة .

المنظمات السياسية والهيئات الدولية ومنظمات الجريمة المنظمة تستخدم الشبكات الإلكترونية العالمية ، وأصبح استخدام المنظمات السياسية ومنظمات الجريمة المنظمة للشبكات الإلكترونية العالمية أمراً طبيعياً ولا يثير الدهشة لدى مستخدمي شبكات الإنترنيت. وأصبحت الهيئات الدولية والأجهزة الحكومية تعتبر من الضروري أن يكون لها صفحاتها في شبكات الانترنيت ، ومنها

صفحة الاتحاد الأوروبي ، وصفحة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وصفحة أجهزة السلطة الحكومية في الفيدرالية الروسية ، وصفحة المنظمات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وصفحات الأحزاب والتجمعات السياسية وغيرها.

وتستخدم السلطات الرسمية شبكات الإنترنيت عادة لإرسال معلومات رسمية ، بينما نرى الساعين للسلطة ومن بينهم الناشطين تحت غطاء من السرية يستخدمون شبكات الانترنيت لتبادل المعلومات ولأغراض أخرى . وعلى سبيل المثال ما قام به مايكل غيل، السكرتير الخاص السابق لنائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إل غور، في بداية حملته الانتخابية، بنشر نيابة عن إل غور في الصفحة الإلكترونية أرقام الهاتف وعناوين البريد الإلكتروني ، التي يمكن من خلالها للراغبين بالتوجه إلى إل غور، وتقديم الدعم المادي له كمرشح للديمقراطيين . ومثال آخر يتمثل باستخدام منظمة "رابطة بيرما الحرة" FBC ، لشبكة الإنترنيت لتحقيق أهدافها التي تكافح من أجلها منذ سنوات. وكان من أولى تلك الأهداف تهيئة الظروف لفرض مقاطعة اقتصادية وسياسية لإسقاط حكم النظام العسكري الذي استولى على السلطة في البلاد عام ١٩٨٨. وبتأسيس منظمة FBC ، لصفحتها الإلكترونية تحولت إلى واحدة من أهم المجموعات السياسية المؤثرة عن طريق الانترنيت. ولمنظمة FBC مؤيدين في ٢٨ دولة من دول العالم . وتحت تأثير دعايتها تم فرض حصار اقتصادي ضد ميانمار (بورما اليوم) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا. وللتأكيد على دور شبكات الانترنيت في تقوية مركز المنظمة قال أونغ ناينغ أو من حركة "الجبهة الديمقراطية لجميع طلاب بورما" التابعة لمنظمة FBC، "عندما كنا نعيش في الغابات طبعنا المنشورات على الآلة الكاتبة في بداية كفاحنا مع نهاية ثمانينات القرن العشرين. ولكن الحاسبات الإلكترونية غيرت حياتنا بالكامل . وباستخدامنا لشبكات الانترنيت في عام ١٩٩٤ أصبح سهلاً لنا مخاطبة بعضنا البعض ، لتصبح نشاطاتنا أكثر تشاوراً".

المدونات السياسية :

'البلوغ' هي أكثر الوسائل غير المكلفة حرية في التعبير عن الرأي وأعظمها سهولة ونجاحا في التلاعب بالأفكار ، فقد شهد العالم في العقود الماضية عدة تطورات وتغيرات أثرت على كافة الدول ، وتميزت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالتراوح بين الأزمات المتكررة ، والانفراجات المؤقتة ، وما صاحب ذلك وذاك من إطار العولمة الذي أحاط بالدول كافة ، وما أدى إليه من زيادة تواصل الكثير من الأفراد العاديين عن طريق ما يطلق عليه اسم "طريق المعلومات السريع" الذي حول العالم إلى قرية صغيرة ، ألا وهي شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

ومن بين مظاهر العولمة التي ساهم التطور التكنولوجي في انتشارها كانت ظاهرة المدونة الالكترونية أو "البلوغ" BLOG.

ماهية البلوغ ومتى ظهرت ؟

برزت ظاهرة المدونة في التسعينات، وتحديدا سنة ١٩٩٧ ومصطلح blog هو إدغام لعبارة web log والتي تعني مدونة الكترونية. وكان جون بارغنز هو أول من صاغ مصطلح blog في١٧ ديسمبر ١٩٩٧، وبدأت الظاهرة كمذكرات أو مفكرات شخصية إلكترونية يستعملها أصحابها لتدوين الأحداث الهامة في حياتهم ، ويكون ذلك بترتيب زمني محدد.

وتعتمد المدونات الالكترونية على محتويات عديدة من النصوص والصور، وتحتوي أيضا على بعض الروابط الإلكترونية الأخرى من صفحات الكترونية مختلفة. واهتمت المدونات الالكترونية في البداية بموضوعات حياتية بسيطة كالغذاء والأخبار المحلية والتجارب الشخصية ، بعد ذلك لاقت المدونات الالكترونية أو blog عند بداية ظهورها رواجا وشعبية كبيرة في صفوف المراهقين والشباب الذين كانوا يدونون كل تجاربهم وقصصهم في مدوناتهم الالكترونية ، وهدفت في البداية إلى تبادل مدوناتهم مع أصدقائهم .

غير أن المدونات الإلكترونية لم تلبث أن تطورت لتصبح وسيلة يستعملها السياسيون لتبليغ أفكارهم وللتأثير على الناخبين كجزء من حملاتهم الانتخابية .

ساسة أمريكا والمدونات الالكترونية :

مثلت المدونات الالكترونية عاملا هاما في السياسة الأمريكية منذ الانتخابات الأخيرة، إذ اعتمد المرشح الانتخابي الديمقراطي جون كيري في حملته الانتخابية الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٤ على الانترنيت، وخاصة على المدونات الالكترونية. وقد أشاد العديد من المحيطين بجون كاري بفعالية الانترنيت بصورة عامة ، والمدونات الالكترونية خاصة في جمع الأصوات الانتخابية. ومنذ ذلك التاريخ اعتمد عدد كبير من السياسيين على المدونات الالكترونية في بث مقاطع الفيديو القابلة للتحميل التي يعرضون فيها آراءهم السياسية لاستمالة وإقناع اكبر عدد ممكن من الناخبين.

ويقوم بعض السياسيين الأمريكيين الآخرين كالسيناتور بيل فريست بالإجابة على أسئلة واستفسارات القراء والمهتمين بالشؤون العامة عن طريق مدونتهم الالكترونية أسبوعيا. كما يفضل عضو أخر من الكونغرس أن يجيب عن الأسئلة الموجهة له عن طريق مدونته الالكترونية ، كما يقول إنه يفضل أن ترسل له الأسئلة في شكل تسجيلات ، وأن يجيب هو عليها بنفس الطريقة لأن ذلك يمكنه من التواصل "المباشر" بالأفراد على حسب تعبيره .

ولأن الوسائل التكنولوجية الحديثة أصبحت تمثل جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية ، أيقن السياسيون أنه من الضروري أن يكون بعض المختصين في تصميم المدونات الإلكترونية من ضمن موظفيهم ، ويسمى هؤلاء بالمدونين المحترفين ، وهو ما قام به حاكم ولاية فيرجينيا مارك وارنر الذي يتوقع أن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة عن الحزب الديمقراطي. و قال ليوناردو السيفار مدير مكتب اتصالات النائب الجمهوري لين سوان عن ولاية بنسلفانيا إن "نجاح حملة انتخابية لا يتوقف على أن يكون للمرشح مدونة الكترونية أم لا، ولكنه تم إثبات أن للمدونات الالكترونية وللوسائل التكنولوجية تأثيرا كبيرا على نتيجة الانتخابات، وعدد الأصوات."

ويقول بعض المحللين السياسيين إن لجوء السّاسة لاستخدام هذه الوسائل الإعلامية المتطورة والحديثة كالإنترنت والمدونات الالكترونية يعود إلى انخفاض أسعارها، وسهولة إيجادها على

شبكة الإنترنيت. كما أن المواد الإعلامية على شبكة الانترنيت تجد رواجا كبيرا لدى القراء ، حيث أثبت أحد استطلاعات الرأي مؤخرا، أن قراءة الأخبار السياسية من صفحات الانترنيت قد تضاعف ست مرات بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة .

ولذلك أصبح الساسة مهتمين أكثر بمواقعهم على صفحات الانترنيت ، وبمدوناتهم الالكترونية وبتغييرها وإضفاء أساليب جديدة عليها كلما تعلق الأمر بحملة انتخابية أو استطلاع للرأي . ويستعمل الساسة المدونات الإلكترونية لعرض برامجهم السياسية ، وتشكيل الرؤية السياسية للقراء بما يتماشى مع مصالحهم وما يمثل أحزابهم السياسية .

ولا يتوقف التغيير الذي شهدنه المدونات الالكترونية عند الانتقال من مذكرات شخصية إلى وسيلة من وسائل الضغط السياسي ، بل إنه يتخطى ذلك إلى استعمالها كوسيلة للمراقبة خاصة في الشركات الكبرى .

أصبحت المدونات الالكترونية في الولايات المتحدة وسيلة مراقبة ووسيلة مصادرة للأفكار، وهو ما يعتبره العديدة انتهاكا للمادة الأولى من الدستور الأمريكي ، واعتداءا على الحرية في التعبير عن الرأي . وتم تسجيل العديد من الحالات في الولايات المتحدة التي وصلت إلى القضاء بسبب ما يكتبون في مدوناتهم الالكترونية ، إذ قامت إحدى الشركات الكبرى التي رفضت الإفصاح عن اسمها بتقديم سجل عدد من موظفيها للقضاء الأمريكي زاعمة أنهم كشفوا عن أسرار العمل بما يكتبونه بمدوناتهم الالكترونية ، مضيفة أن المدونات الالكترونية يقرؤها الجميع نظرا لأنها موجودة على شبكة الانترنيت بما في ذلك منافسو الشركة مما يضر بمصالحها المالية والتجارية المباشرة.

وتقول ألين سيموناتي التي تم فصلها عن العمل كمضيفة بشركة دلتا للطيران بسبب بعض الصور التي نشرتها بمدونتها الالكترونية وهي ترتدي ملابس العمل الرسمية ، إن ما وقع لها كان ظلما واضحا لأنها لم تنشر أي صور تسيء لسمعة الشركة ، وإن البعض من زملائها الذكور قاموا بنفس الأمر ولم يتم طردهم ، وبناء على ذلك رفعت سيموناتي الأمر إلى القضاء الأمريكي مطالبة بتعويض ، مشيرة إلى أنه من الضروري أن تقوم الشركات بوضع تعليمات وحدود واضحة لا يجب تخطيها من قبل العمال في مدوناتهم الالكترونية .

وأكدت سيموناتي أنها لم تكن تتوقع أن يتم طردها من العمل بسبب بعض الصور التي نشرتها وهي ترتدي زيّ العمل.

ورد أحد مديري شركة دلتا للطيران أنه من الضروري أن يكون العمال واعين بما ينشرون في مدوناتهم الالكترونية ، وأن يضيفوا عبارات تجنبهم المسائلة القانونية أو الإدارية مثل "أنا لا امثل الشركة" أو"أنا أتحمل مسئولية ما يتم نشره" تجنبا لكل تعقيدات.

ويحث عدد كبير من الليبراليين في منطقة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا على ضرورة الحفاظ على ما تتمتع به المدونات الالكترونية من حرية منذ ظهورها بدعوى أن حرية التعبير عن الرأي هي ما زادت من شعبيتها، ومن إقبال الناس عليها.

وهكذا، فالمدونات الالكترونية يمكن استعمالها كما يريد الشخص ، وهي أكثر الوسائل غير المكلفة حرية في التعبير عن الرأي وأعظمها سهولة ونجاحا في التلاعب بالأفكار علاوة على نشر الإيديولوجيات ومصادرة الأفكار بالتجسس على الأفراد في الوقت ذاته.

الاعلام وعلم السياسة

وسائل الإعلام انعكاس للبيئة السياسية ومرآة الصراعات والتفاعلات على الصعيد السياسي ، وبدون هذه الوسائل لا يستطيع أفراد المجتمع خارج الحلقة السياسية الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية ، فالبيئة السياسية تبنى من قبل وسائل الإعلام وفي الوقت نفسه هذه البيئة السياسية هي التي تحكم طبيعة عمل ووظائف وسائل الإعلام خاصة في الوظيفة السياسية منها، من خلال مجموعة التشريعات القانونية التي تنظم نشاطها وعليه أصبحت في المجتمعات الديمقراطية العلاقة بين الاتصال بصفة عامة والبيئة السياسية بمجمل مكوناتها التي تمثل نسقا سياسيا تعرف شكلا تكامليا وتفاعليا عكس المجتمعات التي تتبنى أنظمة سياسية استبدادية نجد وسائل الإعلام بها عبارة عن متغير تابع خاضع لسلطة النظام السياسي السائد ومدافعا عن مصالحه بهدف الحفاظ على الاستقرار .

تمثل الوسائل الاعلامية دورا حضاريا ناقدا، من خلال التفاعل الايجابي مع الحراك الاجتماعي والحركة الثقافية فتتفاعل وتتعايش مع مشاكل وتناقضات المجتمع عن قرب بما يتناسب مع ظروف المجتمع الذاتية والموضوعية على ضوء منظومته القيمية ونسقه الثقافي.

يعرف الاعلام السياسي بأنه المضمون السياسي لوسائل الاعلام الذي له أثر، ويقصد أن يكون لهذا المضمون أثر في توزيع أو استخدام السلطة في المجتمع ، كما يعرف بأنه العملية التي تقوم من خلالها قيادة الأمة وإعلام مواطنوها لإضفاء معنى على الوسائل المتعلقة بسير السياسة العامة .

وارتباط الاعلام بالسياسة ليس جديدا ومسؤولية الاعلام في هذا المجال ليست وليدة هذا العصر، إذ يعود إلى السوفسطائيين ، واسهامات أرسطوا في كتابيه "السياسة" و"الخطابة" لكن كحقل أكاديمي له تقاليده الخاصة وأنظمته المتعددة يعد ظاهرة حديثة ويشيرنيمون ساندرز Nimmon Et Sandres إلى أن أول ذكر للاتصال السياسي كمجال مستقل كان في عام ١٩٥٦ حيث ظهر كتاب بعنوان "السلوك السياسي" Political Behavior يناقش تبادل التأثيرات السياسية بين الحكومة والمواطن ، وقد حدثت تطورات مهمة في أعقاب هذه المعادلة شملت المجال التطبيقي البحثي مثل آثار وسائل الاعلام في الانتخابات السياسية وآثار الدعاية وتحليل اللغة

السياسية ، ومن بين مجالات البحث الحالية : الخطابة السياسية، المناظرات السياسية ، التنشئة السياسية ، الحملات الانتخابية ، الحركات السياسية ، العلاقة بين الحكومة ووسائل الاعلام...الخ ، ويستخدم الباحثون عددا من الأساليب المنهجية مثل نظرية ترتيب الأولويات ونظرية الاستخدامات والاشباعات لكن هناك اتجاه جديد يرفض اعتبار الحملة الانتخابية نموذجا أساسيا للاتصال السياسي، ويقول أصحاب هذه النظرية التي عرفت بالنقدية ، انه من الخطأ السماح لسياق الحملة الانتخابية أن يقرر جدول أعمال حقل علمي ، فقصر الدراسة على تأثير الاتصال في قرارات التصويت التي يتخذها الجمهور أثناء الانتخابات يعمي الأبصار عن حقيقة مهمة وهي أن "تصوير وسائل الاعلام للانتخابات يمثل طقوسا مسرحية تضفي الشرعية على السلطة في الديمقراطيات الليبرالية" فالحملات الانتخابية كما تعرضها وسائل الاعلام توهم أن الشعب يمكنه الاختيار حقا، بينما لا تمثل الفروق بين البدائل الموجودة اختلافا حقيقيا. ولهذا فالانتخابات تساعد على تعزيز أسطورة الديمقراطية النيابية" .

ولهذا فوسائل الاعلام تقوم بدور لها مسؤولية متعددة الأبعاد :

– إمداد الأفراد الجماعات بالمعلومات والحقائق التي تقنعهم بالحاجة إلى التنمية والكيفية التي تحدث بها التنمية والوسائل المتاحة لحدوثها وما سوف ويترتب عليها من نتائج وآثار .

– تعميق الإقناع بضرورة التغيير وقبول حدوثه ، ومساعدة الأفراد والجماعات على اتخاذ القرارات السليمة ، والمسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الاعلام خاصة في المجال السياسي كبيرة، ذلك أنها لا تقوم بمجرد نقل الواقع أو جزءا منه. بل انتقاء المحتويات ، وحتى يتحقق لهذه الوسائل أداء دورها بفاعلية وكفاءة لابد من وجود سياسة اتصالية بإشراك عناصر من المجتمع تجعل العمل في هذا المجال بعيدا عن الارتجال والعشوائية .

الدور السياسي لوسائل الاتصال :

أكد ماكلويد McLeod 1968-1969: أن ثمة علاقة ارتباط بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية.

تفترض الدراسات الخاصة بوسائل الاتصال أن الاتصال ليس مجرد وظيفة للنظم السياسية وليس مجرد نظاما يرتبط بعلاقات متبادلة مع النظم السياسية والثقافية والاجتماعية... وانما هو في الأساس عل حد تعبير ولبرشرام "المادة التي تتكون منها العلاقات الانسانية ومن هنا يصبح لوسائل الاتصال الجماهيري دور وظيفي في اطار العملية السياسية والاجتماعية" .

– اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة وأكدوا على اهمية العلاقة الجوهرية بينهما. بل أنهم نادوا باعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظرية الاتصال ، فعالم السياسة صعب أن يوجد دون اتصال لأنه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرار.

– يتضح موقع الاتصال في النظام السياسي في ضوء تحليل ألموند "البنائي الوظيفي الذي ركز على فكرة الوظيفة ، أو ما يعبر عنها بالوظيفة التحويلية : كل شيء في السياسة اتصال".

– نظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير وكذا نقل مشاكل وطموحات الجماهير وتصوراتهم إلى النخبة .

وسائل الاتصال والتنمية السياسية :

الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الجماهيري يدعم التنمية السياسية فالإنسان بطبعه حيوان سياسي يبحث عن اشباع حاجاته السياسية ووسائل الاتصال قادرة على تدعيم الوعي الجماهيري السياسي بنقل الحدث السياسي بدقة ومصداقية ؛ وهذا هو المناخ الملائم للتنمية السياسية وبالتالي تأهيل الجمهور بالشكل الملائم للمشاركة السياسية وأيضا المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتعبير السياسي . فكلما زاد التعرض لوسائل الاتصال كلما زاد النقاش السياسي وبالتالي المشاركة السياسية.

وجدير بالذكر التأثير المدعم Reinforcement Effect لوسائل الاتصال أكبر من التأثيرات المحول Conversion Effect بمعنى أنها تدعم الاتجاهات والمواقف لدى المتلقي بشكل كبير عندما تكون مضامين الاتصال متماشية مع اتجاهاته وموافقة وهذا هو التأثير المدعم حيث يمكن لوسائل الاتصال بتسيس العامة .

تلعب وسائل الاعلام دورا حيويا في المجال السياسي في المجتمعات المعاصرة فهي أداة فاعلة وهامة لا تقوم بنقل الرسائل والمعلومات من المنظمات والمؤسسات السياسية إلى الجمهور فقط، بل تحول هذه المعلومات من خلال صناعة الأخبار وترتيبها في أجهزة لتحقيق غايات منشودة.

طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام والعملية السياسية علاقة جدلية، إذ أن وسائل الاعلام تعمل على نقل وتحليل النشاط السياسي وفي نفس الوقت تعد جزءا من العملية السياسية ، فهي من المصادر المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات والبيانات ، وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياستهم وقراراتهم ومواقفهم ، مما يساعد في كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي فضلا عن اعتماد الجمهور عليها في تكوينه واعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به .

فقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاتصال السياسي وعلم السياسة أن لوسائل الاعلام قوة مستقلة في المجتمع ، وانها تقوم بأدوار أساسية على الصعيد السياسي من خلال ما تقدمه من مواد اتصالية كما تلعب دورا مهما ومتزايدا في الحياة السياسية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي ، ليس فقط لأن محترفي السياسة يهتمون عند تحضير استراتيجياتهم بالاتصال وبما تبثه ونشره هذه الوسائل ، ولكن أفراد المجتمع أيضا وبنفس الاهتمام يكتسبون أهم معلوماتهم الأساسية بفضل المضامين التي تعرضها، وتؤثر وسائل الاعلام على باقي الوسائل والقنوات الأخرى ولها دور فعال في تنشيط العملية السياسية حيث تأخذ المناقشات والمواقف الخاصة بالمسائل السياسية مؤشراتها من عرض وسائل الاعلام لهذه الرسائل ، فهي إلى جانب تأثيراها على الأراء السياسية للفرد تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى تنظيم نشاطاتها الرئيسية .

الاعلام والسياسة الدولية

حينما نبدأ القول بـ «الإعلام الدولي والسياسة الخارجية» فإنه يدلل للوهلة الأولى على أنهما موضوعان منفصلان قائمان بذاتهما، ولكن دراسات الاعلام الدولي تشير إلى غير ذلك، وتبين بوضوح أن الإعلام الدولي يسير في فلك السياسة الخارجية التي تتبناها الدولة وهو إحدى وسائل تنفيذها.

والإعلام الدولي باعتباره المحرك والمغير لكثير من السياسات والنظم على الساحة الدولية هو موضع دراسة وبحث لدى الكثير من الباحثين الذين يحاولون إيجاد تصور شامل وعميق لهذا المفهوم ، وتفسيره وربطه بالمستجدات والوقائع التي تحدث على المستوى الدولي ومدى تأثيره على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول .

ويمكن تعريف الإعلام الدولي بأنه الإعلام الموجه والمقصود الذي تبثه دولة ما ليتخطى الحدود الدولية ويصل إلى الجمهور الخارجي ويهدف إلى توفير مناخ عام لدى الرأي العام الأجنبي مساند للدولة التي تقوم بالإعلام الخارجي في مواقفها وتعريف شعوب العالم بالواقع الثقافي والفكري والحضاري لهذه الدولة لتفسير وجهات نظرها السياسية بالنسبة إلى المشكلات والقضايا الدولية والاقليمية والمحلية ومساندة سياستها الخارجية. ومن هنا فإن الإعلام الدولي مرتبط بشكل مباشر ووثيق بطبيعة السياسات الخارجية التي تتبناها الدول ، وهو يتشكل ويأخذ حجمه وثقله وأبعاده وممارسته على ضوء ما يتسع لأفق السياسة الخارجية من نهج ورؤية سليمة يكون فيها الإعلام الدولي هو أحد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية من بين عدة وسائل أخرى حيوية تلعب دورا مهما في بناء العلاقات الدولية داخل المجتمع الدولي .

ولقد وعي الساسة الكبار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الدور الخطير الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الدولي لصالح الكيانات السياسية ونجحوا في توجيه العمل الإعلامي نحو تمرير المخططات السياسية العالمية عبر شن الحروب النفسية ضد مناوئيهم ولعل أبرز مثال على ذلك الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وما يسمى اليوم بـ «الحرب العالمية ضد الارهاب» التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية .

تظهر الكثير من القراءات الإعلامية أن مجال الإعلام الدولي وثيق الصلة بالسياسات الخارجية وهو مجال خصب تطور مع وسائل الاتصال الجماهيري بداية القرن الماضي، وظهور وكالات الأنباء العالمية التي تقوم بدور كبير في هذا المجال. وتناول الممارسات الاعلامية الدولية في اطارها المرتبط والمتصل بالسياسات الخارجية يكشف لنا الكثير في هذا الجانب الحيوي والخطير والمؤثر في رسم الخريطة الدولية.

ومن ابرز الامثلة الشاخصة في هذا المضمار الدور الكبير الذي تتبعه إسرائيل من ممارسات إعلامية دولية موجهة ضد الاقطاب المناوئة لها من تشويه للحقائق ورسم صورة زائفة للحوادث والوقائع التي تحدث وماتمارسه من انتهاكات انسانية يظهر من خلالها المواطن الإسرائيلي للمجتمع الدولي بأنه مسلوب الحق ويمارس ضده العنف والارهاب.

وأشار التقرير الذي أعده الباحث فايز أبورزق من المركز الصحافي الدولي في الهيئة العامة للاستعلامات بغزة إلى ان المراسلين الاسرائيليين يعتبرون في تقاريرهم عمليات الاجتياح للمدن الفلسطينية من قبل الجيش الاسرائيلي أنها «نشاطات عسكرية» لمكافحة ما أسموه «الإرهاب الفلسطيني»، فأصبح من العسير على المتابع للتقارير الإخبارية الإسرائيلية أن يعرف الفرق بين عبارات المراسل وبين عبارات الناطق العسكري. وتطرق التقرير الى تناول الاعلام الاسرائيلي بشكل مبرمج خطط السلام المزعومة لجنرالات الحرب الإسرائيليين . ونبه التقرير إلى أن التلفزيون الإسرائيلي باستخدامه تقنية الصورة ، بث الرعب والإحباط وخلق نوع من البلبلة وتداول الاشاعات من خلال بثه صورا متكررة لعشرات الدبابات الإسرائيلية، ومئات الجنود الإسرائيليين وهم يجهزون عدتهم وعتادهم بغرض اجتياح المدن الفلسطينية . وهي واحدة من ضمن مئات الأساليب التي يستخدمها الإعلام الاسرائيلي الموجه للساحة الدولية وهو تنفيذ للسياسات الخارجية التي يتم تبنيها .

واستخدم الإعلام الدولي في أغراض سياسية أدت إلى أزمات سياسية ، إذ يعرض على سبيل المثال فيليب جايلين في مؤلفه (الإعلام والسياسة الخارجية) أمثلة كثيرة شهدتها أميركا في إطار الحرب الإعلامية ، ويذكر أن مصادر متنوعة أوردت بأن هناك أسطورة تقول: « إن أصحاب الصحف من تجار الحروب قد ألهبوا مشاعر الجمهور ودفعوا الولايات المتحدة إلى الحرب الأميركية الإسبانية ». ويضيف جايلين أن السجلات المؤرخة لتلك الحرب تكشف أن

تيودور روزفلت نفسه قد حرض أصحاب الصحف خدمة لأغراضه الخاصة فيما يتعلق بغرق البارجة (مين) في ميناء هافانا في ظروف كانت بعيدة في قدرة الصحف على التحقق منها في ذلك الحين. ويذكر أيضا حوادث خليج تونكين الشهيرة التي استغلها الرئيس الأسبق ليندون جونسون بصورة مماثلة لينتزع من الكونغرس قرارا يمنحه سلطة جارفة لتوريط الأمة الأميركية في حرب فيتنام .

ونرى أيضا في حرب الخليج الثانية كيف أن السياسة الخارجية الأميركية استخدمت الإعلام الدولي بشكل فعال لحشد الرأي العام العالمي ضد العراق وروجت لقرار الحرب عبر استخدام الدعاية الصريحة والدعاية الرمادية التي كانت بارزة في هذه الحرب ومنها حملات التلويث الإعلامية التي صاغتها مؤسسات الدعاية المملوكة من قبل اليهود بشكل عام .

ولا يخفى على أحد أن الإعلام الدولي يقوم بدور كبير في تشكيل الرأي العام الأميركي والعالمي بشأن مفجري الحوادث في ١١ أيلول مثلما ساعد في رسم صورة العدو وساحة المعركة. والسياسة الخارجية الأميركية كمثال لأقوى دولة في العلم نجد أن ما تمارسه من عمليات اعلامية يروج لفكرة انهيار الأبراج الأميركية على أنها تراجيديا إنسانية عالمية قام بتنفيذها بعض الارهابيين الذين ينتمون إلى الدين الاسلامي، ثم استغلت أجهزة الإعلام الأميركية هذا بشكل واسع النطاق لتشن حملة ضد الإسلام والمسلمين بهدف تشويه واضعاف موقفهم . ووجد أن للتقارير الإخبارية المتلفزة وغيرها من النشرات الإعلامية آثارا كثيرة في نظرة الناس ومواقفهم تجاه ما يحدث حولهم

ونشير إلى أن وكالة الإعلام الأميركية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية كمركز أعلامي للتواصل مع الشأن الداخلي والعالم الخارجي عن طريق اتصالات وأنشطة هذه الوكالة التي قامت بإعداد بحوث كثيرة كشفتها مصادر عدة أهمها ما نشرته احدى الصحف سنة ١٩٨٦ نقلا عن برلماني ألماني أنها (وكالة لصنع قصص تلويث الرؤساء والدول وأردفت هذا الكشف بـ ١٥٠ مؤسسة إعلامية وغيرها مرتبطة بها) مشيرة إلى أن هذه الوكالة كانت مستقلة حتى جاء ريجان وربطها به بشكل ما، إلا أنها بقيت مستقلة عن المخابرات والكونغرس الذي يمولها. ومن ضمن ما ورد في هذه الكشوف أيضا أن وكالة الأسيوشيتد برس وصندوق النقد الدولي ومركز دراسات الشرق الأوسط في دولة عربية وصندوق النقد الآسيوي وصوت أميركا وغيرها مما هو أخطر.

الإعلام الدولي هو إحدى الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والاحاطة بأبعاده هو قيمته ومدى قوته أو ضعفه يعكس حالة المستوى الذي وصلت إليه الدول من تقدم أو تأخر حضاري ، واستيعاب العمل الاعلامي على الصعيد الدولي لا يتحقق إلا عن طريق الدراسة المتأنية للأوضاع الدولية والممارسة الإعلامية التي تربط بين توجهات الدول ومساعيها في السياسية الخارجية والقدرة على التأثير في الرأي العالمي عن طريق وسائل متعددة يكون بينها الاعلام الدولي الأكثر تأثيرا

تقوم مؤسسات الإعلام عادة بنشر المبادئ والأفكار والمواقف والأخبار بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية المتنوعة بغرض الإقناع والتأثير على الأفراد والجماعات محلياً داخل المجتمع ، وخارجاً بعد أن تخرج عن نطاق المحلية وتجتاز الحدود الجغرافية والسياسية للدولة ، لنقل المبادئ والأفكار والمواقف والأخبار لمواطني الدول الأخرى ، من أجل خلق نوع من التأثير أولاً، ومن أجل تحقيق نوع من الحوار الثقافي ثانياً متجاوزة الحواجز اللغوية ، والسياسية ، والجغرافية ، لتتحول المؤسسات الإعلامية ووسائل اتصالها الجماهيرية إلى مؤسسات إعلامية دولية .

ويعتبر الإعلام الدولي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول المستقلة المتمتعة بالسيادة الوطنية الكاملة ، ووسيلة فاعلة من وسائل تحقيق بعض أهدافها السياسية الخارجية داخل المجتمع الدولي .

ويخدم الإعلام الدولي المصلحة الوطنية العليا للدولة ، وفقاً للحجم والوزن والدور الذي تتمتع به هذه الدولة أو تلك في المعادلات الدولية القائمة ، وتأثيرها وتأثرها في الأحداث العالمية المستجدة كل يوم ، وخاصة عند نشوب أزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اضطرابات اجتماعية تطال تلك الدولة ، أو الدول المجاورة لها ، أو تطال مناطق المصالح الحيوية للدول الكبرى في أنحاء مختلفة من العالم ، أو في حال حدوث كوارث طبيعية أو أوبئة وأخطار بيئية تهدد الحياة على كوكب الأرض، ككارثة الانحباس الحراري الذي يهدد البشرية اليوم.

وللإعلام الدولي دوافع متعددة ، تعتمد على المصالح السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والثقافية ، والإنسانية ، بما يتفق والسياسة الخارجية للدولة المعنية ، وتنبع كلها من المصالح الوطنية العليا للدولة ، وقد يعمل الإعلام من خلال هذا المنظور على

تعزيز التفاهم الدولي والحوار بين الأمم ، ليؤدي إلى خلق تصور واضح للدول بعضها عن بعض ، مفاده التحول من النظام الثقافي القومي التقليدي المغلق ، إلى نظام ثقافي منفتح يعزز التفاهم الدولي ويعمل على تطويره أو إلى نظام ثقافي شمولي تديره جهات معينة من وراء الحدود للوصول إلى أهداف معينة تخدم مصالحها الخاصة.

وكان للإعلام الدولي دوراً أساسياً في هذا التحول بعد التطور الهائل الذي حدث في تقنيات الاتصال خلال القرن العشرين ، وساعد على إحداث تغيرات ثقافية واجتماعية واضحة ، رغم تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية والصراعات الإيديولوجية المؤثرة على القرار السياسي اللازم لأي تقارب أو حوار دولي هادف بين مختلف دول العالم.

وظائف الإعلام الدولي :

للإعلام الدولي دوافعه ووظائفه المحددة يؤديها تنفيذاً للدور الذي تفرده له السياسة الخارجية للدولة أو الهيئة التي يتبع لها ، وهي : .

١- الاتصال بالأفراد والشرائح الاجتماعية والجماعات والكتل السياسية والمنظمات داخل الدولة الخاضع لقوانينها أو التابع لها وتتمثل بالحوار مع القوى المؤثرة على عملية اتخاذ القرار السياسي من شخصيات وتجمعات وأحزاب وكتل برلمانية ، سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة على السواء ، للوصول إلى الحد الأقصى من الفاعلية التي تخدم سياستها الخارجية.

وتخضع عملية الاتصال هذه عادة لمعطيات هامة من حيث المواقف والقضايا المطروحة قيد الحوار ومواقف السلطة والمعارضة منها والخط السياسي الرسمي للدولة حيالها. وتتراوح هذه المواقف عادة مابين المؤيد التام ، والمؤيد، والحياد التام ، والحياد، والمعارضة التامة ، والمعارضة ، والعداء التام ، والعداوة ، ولهذا كان لابد من تحديد دقيق للموقف السياسي للدولة ، ومقارنته بالمواقف الأخرى ، للعمل على كسب التأييد اللازم لصالح القضايا المطروحة للنقاش ، والعمل على زحزحة المواقف السياسية المعلنة للدولة ، لصالح تلك القضايا ، أو محاولة خلق مناخ ملائم للحوار الإيجابي حولها على الأقل.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي السائد في تلك الدولة ، ومستوى ديمقراطية هذا النظام ، وطرق اتخاذ القرارات السياسية في ظل النظام السياسي القائم ، ومدى المشاركة الفعلية لكل القوى السياسية المشاركة في اتخاذ تلك القرارات.

لأن الاتصال بالجماهير الشعبية في أي دولة من دول العالم يتم من خلال تلك القوى التي تمثل النخبة المؤثرة ، وهي أولاً أصحاب الحق باتخاذ القرارات ؛ وثانياً الجماهير الشعبية ، التي هي بمثابة قوة ضاغطة على أصحاب حق اتخاذ القرار .

ومن هنا نفهم مدى أهمية إلمام خبراء الإعلام والمخططين للحملات الإعلامية الدولية بالنظم السياسية للبلدان المستهدفة والقوى المؤثرة فيها سواء أكانت تلك القوى في السلطة أم في المعارضة ، ودور تلك القوى في اتخاذ القرارات. لاستخدامها في تخطيط الحملات الإعلامية المؤيدة ، أم المضادة وأن نأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاجتماعية والثقافية التي تساعد على نجاح الحملات الإعلامية الدولية .

٢- الاتصال المباشر بالجماهير الشعبية : . عن طريق النشرات الإعلامية ، والمؤتمرات الصحفية ، والمقالات ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، والعروض السينمائية والمسرحية ، وأفلام الفيديو، وإقامة المعارض الإعلامية ، وتشجيع السياحة وتبادل الزيارات ، وغيرها من الوسائل التي تتيح أكبر قدر ممكن من الصلات المباشرة مع الجماهير، للوصول إلى تأثير إعلامي أفضل وأكثر فاعلية.

وتأخذ بعض الدول لتحقيق سياستها الخارجية أسلوب مخاطبة الجماعات المؤثرة فقط، توفيراً للنفقات التي تترتب من جراء استخدام أسلوب الاتصال المباشر بالجماهير الشعبية العريضة ، وتوفيراً للوقت الذي يستغرق مدة أطول من الوقت اللازم عند مخاطبة قطاعات وشرائح اجتماعية متباينة من حيث المصالح والتطلعات ، ومستوى التعليم، والثقافة ، والاتجاه الفكري ومزاجية تلك الجماهير العريضة في متابعة القضايا المطروحة ، والمحصورة في بوتقة اهتمامات شريحة اجتماعية معينة فقط، لأن أسلوب الاتصال الفعال بالجماهير الشعبية يحتاج أيضاً لإمكانيات كبيرة ووسائل متعددة ، تفتقر إليها الدول الفقيرة والنامية بينما نراها متوفرة لدى الدول المتقدمة

والغنية والقادرة من حيث الإمكانيات المادية والتقنية والخبرات الإعلامية ، وتمكنها من استخدام الأسلوبين في آن معاً .

٣- يمثل الإعلام الدولي الدولة أو الجهة التي ينتمي إليها ، سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية أم متخصصة أم تجارية ، كمكاتب الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة في العديد من دول العالم ، ومكاتب جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والجامعة العربية ، ومنظمة الأوبك ، والسوق الأوربية المشتركة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورابطة الدول المستقلة ، ورابطة أوراسيا الاقتصادية ، ومنظمة شنغهاي للتعاون ، ومنظمة جنوب شرق آسيا ، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية .

ونحن عندما ننظر اليوم إلى الطريقة التي تستخدم فيها الدول الغنية كل تقنيات وسائل الاتصال الحديثة في خدمة حملاتها الإعلامية الدولية ، عبر أبسط صورها المتمثلة بالقنوات التلفزيونية الفضائية ، بعد انتشار استعمال الدوائر المغلقة بالكابلات ، وهوائيات استقبال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية في المنازل. وشيوع استخدام شبكات الحاسب الآلي واسعة الانتشار، ومن أهمها، شبكة الـ "إنترنيت" العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعمل دون منافس يذكر حتى الآن ، وموجات البث الإذاعي الوطنية الـ FM المؤجرة للغير. في الوقت الذي نرى فيه الدول النامية تتخبط بمشاكلها الإعلامية، وتعاني من الآثار المترتبة عن التطور التكنولوجي الحديث ، والخلل الفاحش في التدفق الإعلامي الدولي أحادي الجانب والتوجه والتأثير.

الاعلام والدبلوماسية الشعبية

تشهد دول العالم انتشاراً واسعاً وتطوراً سريعاً في وسائل الاتصال والاعلام المختلفة ، ولا شك ان ذلك لم يكن له أن يتأتى لولا وجود تلك الثورة التكنولوجية الكبيرة والتي طالت معظم دول العالم على حد سواء .

ولا يخفى على أحد ابدا ذلك الدور الكبير الذي تلعبه تلك الوسائل الاعلامية في عصرنا هذا على مختلف الاصعدة وفي شتى المجالات اذ " اسفرت التغيرات المتلاحقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجال العلاقات الدولية عن القاء مزيد من التبعات على الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة ، وتعاظم دورها في تغطية كثير من الاحداث العالمية والمحلية على نحو دفع كثيرا من الشعوب الى تقييم علاقتها وسياستها مع بعضها البعض سلبا او ايجابا "

ومن بين تلك الجوانب الكثيرة والتي يتم استخدام الوسائل الاعلامية فيها جانب العلاقات بين الدول وطريقة التواصل فيما بينها واسلوب تسويق الافكار والاراء المتنوعة في مختلف القضايا ، وقد اشارت الدكتورة همت حسن الى ذلك في جانب ما اعقب التطور في مجال الاتصالات وزيادة مشاركة الشعوب اذ قالت " كان من نتاج ثورة الاتصالات وزيادة مشاركة الشعوب في رسم السياسات واتخاذ القرارات وكذا التغير الجذري الذي حدث مؤخرا في العلاقات الدولية انتج نوعا جديدا من التفاعل بين الاعلام والعلاقات الدبلوماسية واصبحت الاحداث الاعلامية مرغوبة الاستخدام كتقنية دبلوماسية في مجالات متعددة اثناء المفاوضات الرسمية او في نهاية المفاوضات لكسب التاييد الشعبي ، كما تستخدم في عملية صنع السلام او بعد مرحلة منها ، او قبل الانتقال الى مرحلة اخرى ، ويكون ذلك واضحا في ظروف عديدة كما يحدث فيها نجاح المفاوضات بين الحكومات حيث يحتفل القادة والدبلوماسيون مع الجمهور في آن واحد ".

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ذلك الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الاعلام في عملية التواصل ما بين الشعوب وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية المختلفة ، ولا يخفى على احد ذاك النوع الجديد من تلك الدبلوماسية والذي اصطلح على تسميته ب (الدبلوماسية الشعبية

) كناية عن الدور الكبير الذي تقوم به الشعوب بشكل او بآخر في عملية التبادل والاتصال مع الشعوب الاخرى باستخدام وسائل متنوعة من ابرزها واخطرها على الاطلاق السلاح الاعلامي .

وتعرف الدبلوماسية الشعبية Public diplomacy : بأنها ذلك النشاط الذي يبذله بلد أودولة ممثلة في شعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيدًا عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية ، ومن أبرز أدواتها النقابات العالمية ، والمهنية ، واتحادات الطلاب ، ومنظمات الشباب والمر أة ، والبرلمانات، والالحزاب ، والفرق الرياضية ، والفنون الشعبية ، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة بمنظمات موازية لها من مختلف أنحاء العالم .

و إذا كانت الدبلوماسية الرسمية هي الأداة الأولى لتفعيل السياسات الخارجية للدول ، فإن تزايد دور الرأي العام الوطني والخارجي المنظم من خلال مؤسسات غير حكومية أصبح من العوامل المهمة في توجيه السياسات الخارجية لتلك الدول ، بل إنه في بعض الأحيان بات رقيبًا على الجهود الدبلوماسية الحكومية الرسمية ، بل ومكملاً لوظيفتها الرئيسة والمتمثلة في تحقيق أهداف و إستراتيجيات الدولة إقليميًا ودوليًا.ومن ثم فقد أضحت الدبلوماسية الشعبية أعمق تأثيرًا من الدبلوماسية الرسمية ، باعتبارها أوسع انتشارًا وأكثر فاعلية ، لبعدها بشكل أساسي عن القيود والبروتوكولات التي تتسم بها الدبلوماسية بصيغتها الرسمية .

ففي ظل تزايد استخدام وسائل الاعلام لخدمة الاهداف والاغراض الخاصة سواء كان ذلك على المستوى الشخصي للامم والافراد ام على مستوى الدول والحكومات الكبرى على حد سواء ، تأتي أهمية استخدام وسائل الاعلام في جانب مهم من جوانب تعامل الشعوب خصوصا في الاونه الاخيرة تحت مسمى (الدبلوماسية الشعبية) .

وُلد مفهوم الدبلوماسية الشعبية على المستوى الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صك عالم السياسة الأمريكي إدموند جاليون هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٦٥ في إطار عمله بمعهد مورو للدبلوماسية والقانون.

تعرف الدبلوماسية الشعبية : بأنها ذلك النشاط الذي يبذله بلد أو دولة ممثلة في شعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيدًا عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية

الرسمية ومن أبرز أدواتها النقابات العالمية، والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب والمرأة، والبرلمانات، والأحزاب، والفرق الرياضية، والفنون الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة بمنظمات موازية لها من مختلف أنحاء العالم.

الولايات المتحدة الاميركية وسلاح الدبلوماسية الشعبية : .

تعد القوى الدولية الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، الأكثر استخدامًا وتطبيقًا وتوظيفًا لأدوات الدبلوماسية الشعبية التي تستهدف التأثير في بنية العقل الجمعي للأمم والشعوب أفرادًا وجماعات لاسيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وذلك في إطار ما اصطلح على تسميته في الأدبيات الأمريكية بالقوة الذكية Smart Power التي تجمع بين كل من القوة الصلدة Hard Power والقوة الناعمة Soft Power لخدمة أهداف السياسة الأمريكية. ففي عام ٢٠٠٣ أنشأت الإدارة الأمريكية لجنة متخصصة برئاسة خبيرة العلاقات الدولية شارلوت بيرز لتحسين صورة الولايات المتحدة بين شعوب العالم الإسلامي.

ومن ثم قدمت كارين هيوز مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الدبلوماسية العامة عام ٢٠٠٥ تصورها لأهداف الدبلوماسية الشعبية لواشنطن خلال السنوات العشر القادمة والتي تمثلت بالترويج بوجود مصالح مشتركة بين الشعب الأمريكي وشعوب العالم لاسيما في المنطقة العربية والإسلامية وخاصة ما يتعلق بقيم الديمقراطية والإصلاح السياسي ، وهو الأمر الذي دخل حيز التنفيذ عبر عدد من الوسائل والأدوات لعل أهمها ؛ تدشين إذاعة سوا، وقناة الحرة ، ومجلة Hi، لشغل الفضاء الإعلامي في المنطقة الإسلامية بإعلام أمريكي موجه يستهدف إعادة تشكيل الوعي الجمعي للشعوب وتحقيق الإبهار بالنموذج الثقافي الأمريكي بكافة مكوناته .

هذا بالإضافة إلى تكثيف برامج التواصل مع الشرائح المثقفة في الدول العربية والإسلامية ، من خلال رعاية عدد من برامج التبادل الطلابي في صورة منح دراسية مثل تلك التي تقدمها مؤسسة فولبرايت Fulbright والتي بلغت ميزانيتها عام ٢٠٠٥ نحو ١٤٥ مليون دولار، إلى جانب تقديم الدعم المالي والفني لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية للترويج لقيم معينة تصب في إطار الحروب القيمية والثقافية التي تقودها واشنطن ضد ثوابت الأمة العقدية والقيمية عبر استراتيجية الأمركة أو ما تسمى إعلاميًا بالعولمة .

روسيا.. الدبلوماسية الشعبية وإعادة الأمجاد :

تعد الدبلوماسية الشعبية أبرز مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم الإسلامي، حيث تنطلق موسكو في خطابها للشعوب الإسلامية بتصوير نفسها بأنها كانت وما زالت القوة الدولية الأقرب للعرب والمسلمين ، باعتبارها لم يكن لها إرث استعماري في المنطقة كغيرها من القوى الأوروبية الكبرى. وتستخدم روسيا أداتين فاعلتين من أبرز أدوات الدبلوماسية الشعبية وهما الإعلام والتعليم ، ففيما يتعلق بالأداة الإعلامية تقوم وسائل الإعلام الروسية بدور بارز في مجال الدبلوماسية الشعبية لتحقيق التقارب مع شعوب المنطقة ، ولعل المثال الأبرز في ذلك قناة روسيا اليوم التي بدأت بثها باللغة العربية في مايو من العام ٢٠٠٧.

أما الأداة التعليمية فتهدف روسيا من خلالها إلى مد جسور التعاون مع العالم الإسلامي في المجالات الثقافية والأكاديمية والبحثية، ويتجلى ذلك في التوسع في برامج المنح الدراسية والتبادل الطلابي ، وهنا تبرز جامعة الصداقة بين الشعوب في موسكو باعتبارها الإطار الأكاديمي الأقدم الذي يستخدم في إطار الترويج للثقافة الروسية منذ الحقبة السوفيتية ، حيث أنشئت عام ١٩٦٠، وعلى مدى أكثر من ٥٠ عامًا تخرج من هذه الجامعة أكثر من ٦٠ ألفًا من الدارسين الأجانب ، منهم حوالي ٥ آلاف بدرجة الدكتوراه، يعملون في ١٦٥ بلدًا من بلدان العالم ، ويمارسون في الوقت ذاته الدبلوماسية الشعبية الحقيقية بترويجهم للنموذج الثقافي الروسي الذي احتضنهم وساهم في نجاحاتهم ، ومن ثم يعملون عبر مواقعهم على تشجيع تطوير العلاقات المنفتحة بين شعوبهم والدولة الروسية حكومة وشعبًا.

قوة الصين.. كسب الشعوب أولاً:

تبني الصين استراتيجيتها كقوة كبرى صاعدة على مفردات القوة الناعمة بالأساس ، والتي تعتمد استخدام أدوات الإقناع بدلاً من أدوات الإكراه ، لتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ترتدي في مجملها ثوب الدبلوماسية الشعبية، بصيغ شتى ثقافية واجتماعية واقتصادية ، إضافة إلى المشاركة في المنظمات المجتمعية المتعدية الجنسيات. وقد دشنت الصين عام ١٩٩٧ ما عرف باسم إستراتيجية "توزيع المكاسب" win–win strategy في سياستها الخارجية والتي تريد بها التأكيد شعبويًا على أنها لا تهدف في علاقاتها الخارجية إلى الهيمنة على الآخرين

بل إنها تريد أن تكسب وتتقدم ولكن ليس على حساب الآخرين ، على عكس فلسفة النموذج الأمريكي المكروه شعبيًا على مستوى دول العالم الإسلامي .

كما تبنت الصين استراتيجية "التنمية السلمية" مع شعوب الدول الصديقة وذلك من خلال تنظيم المعارض الفنية والفعاليات الثقافية التي تهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية في هذه الدول ، إلى جانب توسعها في إنشاء المعاهد الكونفشيوسية في كثير من الدول لتعليم اللغة الصينية لاقتناعها بأن اللغة هي وعاء الثقافة ومن ثم فليس أقدر على التقريب بين الشعوب من أداة اللغة.

كذلك تحرص الصين على التوسع في تقديم المنح الدراسية للعرب والمسلمين ، فوفقًا لإحصاءات العام ٢٠٠٨ تستقبل الجامعات الصينية أكثر من ١٢٠ ألفًا من الطلاب الأجانب سنويًا ، وهو عدد مرشح للزيادة بصورة كبيرة في السنوات القادمة لاسيما مع تزايد مخاوف الدارسين الأجانب من الإجراءات الأمنية المشددة التي تحيط بهم في الدول الغربية وخاصة لمن يتحدّرون من أصول عربية أو إسلامية.

أضحت الدبلوماسية الشعبية Public Diplomacy في الآونة الأخيرة، من أبرز القضايا العلمية التي يجري تداولها والنقاش حولها في مجال الاتصال السياسي، إن لم تكن أبرزها على الإطلاق في هذا القرن الميلادي (الحادي والعشرين) الموسوم بالمعلوماتية ، حيث تصاعد الاهتمام بها وتبلورت فكرتها منذ أواخر القرن الماضي ، ثم ما لبثت أن تبوأت مكانة عالية لدى أبرز الجامعات والمعاهد العلمية الدولية المتخصصة ، بل حتى لدى الحكومات في الدول المتقدمة علمياً وعسكرياً وصناعياً ، وأمست ، بلا مبالغة ، الشغل الشاغل لها. إذ أُنشئت عدة مدارس ومعاهد وأقسام علمية أكاديمية متخصصة في حقل الدبلوماسية الشعبية (أو الدبلوماسية العامة) لدى أعرق الجامعات الأمريكية والأوروبية. أما على صعيد الحكومات فقد أنشأت بعض الدول المتقدمة أقساماً وإدارات عامة داخل عدد من الوزارات المعنية ، بل أنشأ بعضها مراكز ومديريات عامة ، وصولاً إلى وزارة أو وكالة متخصصة قائمة بذاتها ، وخصصت لها الميزانيات المالية الضخمة والمستقلة ، وربطتها برأس الهرم في الدولة وبمراكز البيانات والمعلومات فيها ، لتقديم الدعم اللازم في مراحل عمليات صنع القرارات في السياسة الخارجية ، وتنفيذها ، كوكالة المعلومات الأمريكية ، على سبيل المثال ، المتخصصة في ممارسة العمليات الدبلوماسية

الشعبية الأمريكية، التي تم إنشاؤها عام ١٩٥٣ بقرار من الرئيس الأمريكي أيزنهاور تحت اسم هيئة خدمات المعلومات الأمريكية U.S.Information Services، ثم قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتغيير اسمها عام ١٩٧٨ إلى هيئة الاتصال الدولي International Communication Agency، وفي عام ١٩٨٢ قام الرئيس ريجان بإعادة الاسم مرة أخرى ليصبح "الوكالة الأمريكية للمعلومات"، وهو ما يدلل بشكل جلي على الاهتمام المباشر والمراجعة المستمرة لعمل هذه الوكالة من قبل أعلى سلطة في الدولة ، لما لها من فوائد ملموسة في عمليات اتخاذ القرارات ، وتنفيذ السياسات على الأرض ، إذ يأتي في مقدمة أهداف تأسيس هذه الوكالة التعريف بالقيم الأمريكية وضمان معرفة الشعوب لها ، وشرح السياسات الأمريكية بصورة مفهومة لشعوب الدول الأخرى ، وعزل المتطرفين الكارهين للولايات المتحدة ، وتقديم النصح للرئيس الأمريكي والسياسيين بشأن اتجاهات الجمهور في الدول الأخرى، خاصة تلك التي لها تأثير مباشر في فاعلية السياسة الأمريكية ، ومساعدة أفراد الشعب الأمريكي على بناء علاقات طويلة المدى مع أقرانهم في الدول الأخرى ، ومحاولة الوصول إلى مفاهيم مشتركة عبر ممارسة الدبلوماسية الشعبية والتوجه بالحوار نحو القطاعات غير الحكومية. وجرى إدماج هذه الوكالة فيما بعد بوزارة الخارجية الأمريكية بهدف تذليل العقبات التي واجهتها وتسهيل عملياتها على الأرض وجعلها أكثر كفاءة وسرعة في المشاركة في عمليات الرصد والتحليل وصناعة السياسة الخارجية وتنفيذها ، هذا بخلاف المراكز والمنظمات شبه الرسمية ، والمستقلة عن بيروقراطية العمل الحكومي، التي تم إنشاؤها جنباً إلى جنب مع الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية بالعملية الدبلوماسية الشعبية. لم تأت هذه الـ "صحوة" العلمية ـ إن صح التعبير ـ وهذا الحرص والتنبه، من فراغ، بل جاءت نتيجة دراسات وأبحاث علمية متتابعة على مدى من الزمن، نجم عنها إيمان كامل بأهمية العمل الدبلوماسي الشعبي، ومعرفة معمقة بآثاره الفاعلة، كقوة ناعمة تستحوذ على القلوب والعقول ، بطريقة ذكية غير مباشرة ، من خلال الثقافة والقيم والأيديولوجيا وغيرها، لتحقق المكاسب على الأرض ، ولتعمل جنباً إلى جنب مع القوى الخشنة ، التي أضحت هي الأخرى ، أمام هذه القوى الناعمة ، أقل فاعلية في زمن اكتسب فيه الرأي العام قوة ضاغطة كبيرة تكبل صانع القرار أو تقوده لاتخاذ قرارات وأفعال لم يكن راغباً فيها. وتستهدف الدبلوماسية الشعبية مخاطبة الشعوب والرأي العام في الدول الأخرى عن طريق الأحزاب والتشكيلات غير الرسمية الموجودة في نسيج المجتمع التي تعبر عن قطاعات حيوية فيه ، وهي بهذا تختلف عن

ـ الدبلوماسية الرسمية ـ المعنية فقط بالحكومات. كما تشمل الجوانب والأنشطة التي تنخرط فيها الخارجية بهدف رعاية المصالح الوطنية على الصعد الرسمية وغير الرسمية ، بما في ذلك جوانب الإعلام ، والفن ، والدعم التنموي ، والتبادل العلمي ، والثقافة ، والندوات الحوارية ، وغير ذلك . وتركز الدبلوماسية الشعبية طبقاً لتعريف مركز الدبلوماسية الشعبية CPD في جامعة جنوب كاليفورنيا USC ـ (على الطرق التي تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة) للاتصال بالمواطنين في المجتمعات الأخرى ، فالدبلوماسية الشعبية المؤثرة تنطلق من كون الحوار هو الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية ، حيث يجب النظر إلى الدبلوماسية الشعبية على أنها طريق مزدوج. تجدر الإشارة هنا إلى أن الدبلوماسية الشعبية لا تحاول صياغة الرسائل التي تود دولة ما إرسالها للخارج فحسب ، إنما تقوم أيضاً بتحليل طرق تفسير هذه الرسائل في المجتمعات المختلفة .

السياسات الاتصالية والاعلامية في العالم المتقدم والعالم العربي :

مع بداية التسعينات من القرن العشرين ومع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية التي كان يقودها الاتحاد السوفييتي السابق، وعلى ضوء التطورات الهامة التي جرت على جميع الأصعدة العلمية والتقنية والتكنولوجية في العالم ، وخاصة تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال والاستشعار عن بعد ، انطلقت بشدة شعارات تدعو للتكامل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وفتح باب المنافسة الحرة وإزالة العوائق أمام انتقال الخبرات والبضائع ورؤوس الأموال في الأسواق العالمية المفتوحة ، وبروز ظاهرة تدفق المعلومات عبر الحدود السياسية والجغرافية ، ليصبح الإعلام والمعلوماتية اليوم أداة فعالة في إدارة الصراعات والأزمات الدولية. ورافق تلك الشعارات بشائر ميلاد المجتمع المعلوماتي الذي يمكن أن تشارك في بنائه كل عناصر التركيبة الاجتماعية ، في عملية تفاعل معلوماتي باتجاهين أخذاً وعطاءاً. واعتبر الكثيرون أن ميلاد المجتمع المعلوماتي يبشر بالتحول من تقديم الخدمات الإعلامية للمتلقي السلبي في عملية الاتصال ، الذي يتلقى سيل المعلومات الموجهة إليه ولمجتمعه دون مشاركة إيجابية منه في اختيار أو إعداد أو في أساليب نشر تلك المعلومات عبر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية التقليدية المختلفة ، إلى مشاركة عناصر التركيبة الاجتماعية القادرة كلها في عملية اختيار وإعداد وتخزين وتوجيه ونشر والاستفادة من المعلومات ، والمشاركة المؤثرة والفاعلة في عملية التبادل والتفاعل الإعلامي داخل المجتمع الواحد بكل عناصره وشرائحه ، وبين المجتمعات المختلفة بشكل عام ، بما يوفر فرص الحوار، والتفاهم ، والتفاعل البناء لصالح تقدم الإنسانية جمعاء .

ومعروف أن الأساليب الإعلامية المستخدمة والمنتشرة بشكل واسع حالياً ، لم تكن إلا نتاجاً للتقدم العلمي في مجال وسائل الاتصال والإعلام ، ونتيجة للأبحاث العلمية التامة في مجال الإعلام بفروعه المختلفة: الاقتصادية والسياسية والعلمية والزراعية والصناعية والتجارية والثقافية وغيرها من فروع المعرفة الإنسانية ، التي جرت خلال النصف الأول من القرن العشرين ولم تزل مستمرة في التطور في العالم المتقدم كله حتى اليوم ، وطالت تأثيراتها العالم النامي بأسره .

وكان وكما هو معروف أيضاً نشر تلك المعلومات يتم بالطرق التقليدية عبر الكلمة المطبوعة ، والمسموعة والمرئية أحادية الجانب أي من المرسل إلى المستقبل ، دون أن تكون هناك أية

إمكانية للتفاعل الإيجابي بين المرسل والمستقبل عبر الطرق التقليدية السائدة لنقل تلك المواد الإعلامية التي حملتها إليه شتى وسائل نقل وتخزين وإيصال المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية. ولكن الثورة التي تفجرت بشدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين في مجال تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال والاستشعار عن بعد ، وضعت البشرية أمام منعطف تاريخي حاسم تشارك فيه اليوم ، كل عناصر التركيبة الاجتماعية القادرة على المشاركة في عملية التأثير والتفاعل المتبادل من خلال عملية التبادل الإعلامي المستمرة داخل المجتمع المحلي والدولي ، عبر وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت فيها تقنيات الحاسب الآلي الحديثة دائمة المتطورة تشكل العنصر الهام والفاعل في حسم القضية كلها لصالح العولمة بكل أشكالها وأبعادها .

وأصبح الحاسب الآلي الشخصي المرتبط اليوم بشبكات المعلومات المحلية والإقليمية والدولية ، يخزن وينقل وينشر المعرفة بكل أشكالها المقروءة والمسموعة والمرئية ، ليحدث بذلك ثورة حقيقية داخل الأنظمة الإعلامية التقليدية ، وأنظمة تراكم المعلومات واستعادتها. وأصبح يساهم في تطوير عملية نقل المعرفة التقليدية داخل المجتمعات بعد أن انتقلت لاستخدام تقنيات الأنظمة المعلوماتية الإلكترونية الحديثة في مجالات العلوم والبحث العلمي والتعليم إلى جانب فروع الأنشطة الإنسانية المختلفة. مما وفر فرصة كبيرة لرفع مستوى الأداء العلمي والمعرفي وأفسح المجال أمام عملية الحصول على المعارف المختلفة ودمجها وإعادة نشرها، وتسهيل استخدامها في عملية تفاعل دائمة لا تتوقف.

وأصبح هذا الواقع الجديد بديلاً للطرق الإعلامية التقليدية ، وبمثابة التحول من المألوف في أساليب وطرق التعليم والإعداد المهني والمسلكي المتبعة حتى الآن في بعض الدول الأقل حظاً في العالم ، إلى أساليب أكثر تطوراً وأكثر فاعلية من ذي قبل . ويرتبط هذا التحول بظاهرة العولمة والتكامل المتنامية في النشاطات الإعلامية الضرورية واللازمة لتطور الثقافة والعلوم والتعليم والبحث العلمي ، في إطار ما أصبح يعرف اليوم بالمجتمع المعلوماتي .

ووسائل الإعلام والاتصال التقليدية وتحديات العولمة والمجتمع المعلوماتي: لا أحد يستطيع إنكار أن تكنولوجيا الإعلام ووسائل الاتصال المتقدمة قد فتحت آفاقاً جديدة واسعة أمام وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية : المقروءة والمسموعة والمرئية. وأن استخدام شبكات الحاسب الآلي وخاصة شبكة الانترنيت العالمية قد أتاح ، سرعة إدخال وتلقي المعلومات وحفظها والتعامل معها ،

خاصة وأن تلك الشبكات قد ساعدت على انتقال ملفات كاملة تتضمن صحفاً ومجلات وكتباً بكاملها لتطبع في أماكن أخرى بعيدة جداً عن مقرات إدارة تلك الصحف والمجلات ودور النشر، مثال صحيفة الشرق الأوسط وغيرها. وساعدت على انتقال ملفات برامج إذاعية وتلفزيونية كاملة لأشهر المحطات العالمية ، لتبث عبر موجات محطات بث أخذت منذ تسعينات القرن العشرين تقيد كمحطات إذاعية مرئية ومسموعة وطنية في بلدان بعيدة جداً جغرافياً عن دولة المنشأة بسرعة كبيرة ووضوح خارق.

ومن ناحية أخرى أتاح سرعة الانتشار عبر صفحات WIB في شبكات المعلومات الإلكترونية الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية ، وساعدها على الإسراع في تقديم مضمون صفحاتها وبرامجها اليومية عبر شبكة الانترنيت العالمية ، التي تتيح للمشترك ليس مطالعة الصحف والمجلات والكتب ، والاستماع لبرامج الإذاعتين المسموعة والمرئية فقط، بل وإعادة استخدم الملفات والمعلومات الواردة عبرها. وهو ما يؤكد تكامل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية مع وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ، مما يؤكد ويعزز من دورها الفاعل داخل المجتمع المعلوماتي القائم في الدول المتقدمة ، والقادم بتحد واضح منها إلى الدول العربية والإسلامية والنامية في العالم .

ومن الملاحظ أن تكامل الأداء بين وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية ، ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة أدى بالضرورة إلى تحسين نوعية الأخبار المقدمة للجمهور الإعلامي ، بسبب الازدحام الهائل للأخبار المنقولة عبر أطراف الاتصال في شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، وساعد في نفس الوقت على تحسين شكل ومضمون الصحف والمجلات ، وأتاح لأطراف الاتصال على الساحة الإعلامية الدولية استخدام الموارد الإعلامية والتسجيلات الإخبارية والتحليلية الفريدة التي تملكها وسائل الإعلام والاتصال التقليدية وتراكمت لديها عبر السنين. ومن مظاهر التكامل أيضاً قيام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية بنشر مواد ترشد إلى كيفية استخدام العناوين المعلوماتية الإلكترونية المتاحة في شبكة الانترنيت الدولية.

ولكننا نرى أن هذا التكامل القائم والآخذ بالتوسع يوماً بعد يوم بين شبكات الاتصال والمعلومات الدولية ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية لم يتبلور ولم يدرس بعد بشكل كاف حتى اليوم، وهو يحتاج لدراسة عميقة وتحليل جدي لمعرفة مدى تأثيره على الأمن الإعلامي الوطني،

وفاعليته من الناحيتين السلبية والإيجابية على الدول العربية والإسلامية داخل ما يعرف اليوم بالمجتمع المعلوماتي المعاصر. والرد على التخوفات التي يطلقها البعض ، والآمال التي يعقدها البعض الآخر بشكل علمي وتحليلي دقيق . وخاصة انه لا يأتي من فراغ وانما تقف وراءه فلسفة وسياسة اعلامية ولعله من المناسب التذكير بما قيل عن الصحافة المطبوعة عند ظهور الإذاعة المسموعة في بدايات القرن العشرين ، وتنبؤ البعض بقرب نهاية الصحف. وتنبؤهم بتضاؤل دور الصحافة المطبوعة والمسموعة مع ظهور الإذاعة المرئية في النصف الأول من القرن العشرين. والتذكير بأن تلك التوقعات والتنبؤات كلها لم تجد ما يبررها طيلة القرن العشرين. الأمر الذي يسمح لنا بالتنبؤ بأن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية ستحافظ على وجودها وتأثيرها حتى في القرن الحادي والعشرين. وأنها ستتطور وتزدهر في ظروف التعددية الإعلامية التي يتيحها المجتمع المعلوماتي.

والمجتمع المعلوماتي الآخذ بالانتشار السريع يضع التجمعات القارية والإقليمية ومن بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، أمام تحد من نوع جديد يفرض عليها أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي للاتصالات اللذان قاما بإعداد مشروعات خاصة جديدة للانتقال الواعي والمدروس إلى المجتمع المعلوماتي الذي يحتاج إلى معدات وتقنيات غالية الثمن وباهظة التكاليف تعجز عنها دولة عربية أو إسلامية نامية بحد ذاتها، لتبرز الحاجة "لجهود موحدة ترتكز على إرادة سياسية في قالب عربي وإسلامي متكامل حتى لا نبكي على حاضرنا ونتحسر على ماضينا ونلطم على مستقبلنا" حسب تعبير الدبلوماسي العربي طلال داعوس.

وظروف المجتمع المعلوماتي بالنسبة للدول العربية والإسلامية، لابد وأن تساهم بشكل فعال في عملية التفاعل المشترك بين وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية العربية والإسلامية كقناة لتوصيل المعلومات ، والساحة الإعلامية التي تشكل السوق الاستهلاكية الكبيرة للموارد الإعلامية التي تتيحها تلك الوسائل عبر شبكات الحاسب الآلي الآخذة في الانتشار يوماً بعد يوم.

وفي ظروف الدول العربية والإسلامية التي تملك ساحة إعلامية ضخمة تمتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي عربياً ، وتشمل معظم دول العالم إسلامياً، لابد من تطوير وتحسين قنوات

الاتصال بشبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، وفي نفس الوقت تطوير البدائل اللغوية لمواردها المعلوماتية لجعلها في متناول أكبر ساحة ممكنة من الساحة الإعلامية العالمية وبلغاتها القومية ، أخذاً وعطاءً ، ولتوضيح وجهة النظر العربية والإسلامية من القضايا الراهنة التي يواجهها عالم اليوم ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حملات التحريف والتشويه والتشهير والتضليل التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام الجماهيرية في الدول المتقدمة الموجهة للعالم أجمع ضد الإسلام والعرب والمسلمين .

والحفاظ في نفس الوقت على أمن وسلامة الساحة الإعلامية العربية والإسلامية وتطويرها بما يكفل الحوار الثقافي متعدد الأطراف بين الأمم والأديان ، ويضمن في الوقت نفسه انتقال المعلومات العلمية والتقنية المتطورة من العالم المتقدم إلى المستخدم في العالمين العربي والإسلامي، وليساهم هذا الحوار بدوره في عملية تكامل وتطوير المجتمعات العربية والإسلامية اقتصادياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً. ويضمن للعرب والمسلمين وجوداً أكثر فاعلية على الساحة الإعلامية الدولية، وليكون لهذا الحوار تأثيراً أكبر على الرأي العام العالمي الذي هو اليوم أسيرا وحكراً للإعلام المسيس الذي يتحكم به.

ومن ناحية أخرى فإننا نرى، أن الصحافة العربية والإسلامية شأنها شأن الدول النامية كلها تواجه العديد من التحديات الخارجية، ويأتي في مقدمتها تحدي العولمة الإعلامية، التي أدت إلى زيادة هيمنة وسائل الإعلام للدول المتقدمة، مثل: وكالات الأنباء والقنوات الفضائية والصحف والمجلات وشبكات الاتصال الإلكترونية، ومنها طبعاً شبكة الانترنيت على الصعيد العالمي. وإضعاف قدرة الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية. ليس في الوطن العربي وحسب، بل وفي الدول الإسلامية والنامية بشكل عام، على المنافسة ومواجهة التدفق الهائل لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للدول المتقدمة. وتعتمد هذه الهيمنة الإعلامية على العديد من الوسائل والآليات، في مقدمتها بطبيعة الحال واقعة التطور التكنولوجي والقدرات المادية الضخمة وطغيان النموذج الغربي، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الغربية تستخدم كل الوسائل والتقنيات المتاحة لها، مثل حرية تدفق المعلومات، من أجل التغلغل في الدول النامية ومن بينها الدول العربية والإسلامية وفرض هيمنتها الإعلامية عليها، وتيسير المزيد من

التدفق للأنباء والمعلومات من الدول المتقدمة إلى مجتمعات العالم الثالث بأسره، لا لتساعد على تنميته بل لتكرس التخلف والصراعات الدينية والعرقية فيه.

وخلال الآونة الأخيرة، اتخذت العولمة الإعلامية العديد من المظاهر والتجليات الجديدة، ولعل أبرزها كان اتجاه بعض وسائل الإعلام الجماهيرية وكبريات الصحف والمجلات الأمريكية والغربية نحو ترجمة بعض برامجها الإذاعية المسموعة والمرئية وإصداراتها الأسبوعية والشهرية إلى العربية، وبثها وتسويقها وتوزيعها في الدول العربية، وهو ما يمثل نموذجاً مصغراً لظاهرة يمكن أن يتسع نطاقها في المستقبل. وإذا لم يتم تطوير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية العربية والإسلامية، فإن قطاعات واسعة من القراء والمستمعين والمشاهدين قد يتجهون نحو تفضيل البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية والصحف والمجلات الغربية، وبالذات الأمريكية، سواء باللغات الأصلية أو المترجمة إلى العربية ولغات العالم الإسلامي الأخرى كالتركية والأوزبكية والأذربيجانية والتترية والألبانية والفارسية والأوردو والإندونيسية والماليزية وغيرها من لغات العالم الإسلامي ، إضافة لسهولة الانتشار ومخاطبة الساحة الإعلامية في الدول العربية والإسلامية ثنائية اللغة التي تستخدم إلى جانب لغاتها القومية إحدى اللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الروسية ، وهو ما يمثل دافعاً إضافياً أمام الدول العربية لتطوير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية العربية التقليدية وتحسين أدائها ليشمل الجمهوريات التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق. فهناك فارق أساسي بين متابعة البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية والصحف الغربية بغرض متابعة ما ينشر فيها ، والتعرف على وجهات النظر الغربية الواردة فيها، وبين أن تصبح تلك البرامج والصحف مصدراً رئيسياً أو وحيداً للمتابعة والمعرفة للجمهور العربي والإسلامي ، وهو ما نحذر منه بشدة ، لخطورته البالغة على تشكيل الرأي العام وانحراف المواقف وابتعادها عن الحقائق التي يعتبرها البعض أنها مبدئية وثابتة، ولكنها فعلياً متغيرة تحت وطأة الإعلام المدروس والموجه بكثافة من الدول المتقدمة نحو دول العالم النامية ومن بينها الدول العربية والإسلامية.

وبالتالي، فإن هذه التحديات تؤكد أنه هناك ضرورات متنوعة داخلياً وخارجياً، للتفكير في مستقبل وسائل الإعلام التقليدية العربية والإسلامية، والاتجاهات الضرورية لتطويرها، فإن المطلوب هو تقوية وتعزيز وتوسيع أدوار وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية العربية والإسلامية في

المستقبل من خلال التطوير التكنولوجي والمؤسسي والقانوني والمهني والسياسي والتكاملي بينها، لمواجهة طوفان العولمة بالتكتل سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، والأخذ بأسباب القوة العسكرية والإعلامية .

تكنولوجيا الاتصال والتحولات السياسية

تعرف تكنولوجيا الاتصال بأنها الجهود التي يبذلها الإنسان ، وطريقة التفكير التي يستخدمها لنقل المعلومات ، المهارات ، الخبرات ، الأفكار والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة من خلال اكتشاف وابتكار وسائل تكنولوجية تساعد في عملية إيصال المعلومات بكل سهولة ، ووضوح ومهارة عبر العمليات الاتصالية التي يتم بمقتضاها تفاعل بين مرسل ومستقبل ووسيط ناقل ورسالة تحتوي على مضامين اجتماعية معينة ، وفي هذا التفاعل يتم نقل أفكار وتوصيل ومعلومات ومنبهات بين الأفراد عن قضية معينة ، وأيضاً يمكن الاتفاق على أن الاتصال هو عملية مشاركة في الأفكار والمعلومات ، عن طريق عمليات إرسال وبث للمعنى بطريقة مفهومة ، وتوجيهها وتسييرها نحو الآخرين ، ليتم استقبالها بكفاءة وفهم واضح ، لخلق الاستجابة المرجوة من الآخرين ، ولأجل تحقيق هدف معين أو بلوغ غاية يطمح إليها الفرد .

أولاً: الاعلامياء : (الميديولوجيا : علم وسائط ووسائل الاتصال).

الاعلامياء مصطلح جديد استعمله "ريجيس ديبريه" Regis Debray في كتابه "علم الاعلام العام" بمعنى علم وسائط ووسائل الاعلام ، وموضوع هذا العلم هو دراسة الوسائط المادية التي يتجسد عبرها الكلام ، علم يختص بدراسة وسائل الاتصال والتواصل في تأثيرها على الإنسان من ناحية تشكيل الوعي و التأثير الايديولوجي وفرض قيم ومفاهيم جديدة .

إنه علم يهتم بدراسة الوسائط التقنية للثقافة ، بفهم ـ عبر الثقافة ـ ظواهر النقل في المدى الطويل . حينما نقول تقنية ، لا يتعلق الأمر البتة بالآلات المادية فقط ، وإنما أيضاً بالأجهزة والعدد ، ويقسّم "ريجيس ديبريه" بيئة التواصل الإعلامي للبشرية ، إلى ثلاثة عصور ميديولوجية هي :

– عصر الإنتاج الخطي ، وركيزته الخطابة Logosphere يطلق عليه اسم المجال الكلامي أو الدائرة الكلامية ، وهو "عصر لاهوتي تأتيه الكتابة من الله، "الله يملي والانسان يدوّن ويملي بدوره". والديانات الكبرى مع التوراة والإنجيل والقرآن ثبّتت الوحي الشفهي كتابةً. وهنا يبرز مكانة الكلام المقدس والأزلي، "العقل البشري لا يخترع ، فهو ينقل حقيقة تلقاها".

- عصر الإنتاج المطبوع ، وركيزته الكتاب. Graphosphere ويطلق عليه اسم المجال الخطّي أو الدائرة الخطية و"فيه تبعية الصورة للنص"، وضمان الحقيقة عبر الانتاج الخطي ووفرته وفتح المجال للاختراعات والابداعات .

- عصر الإنتاج السمعي البصري ، وركيزته الصورة المتمثلة في السينما والتلفزيون والكمبيوتر. Videosphere ويطلق عليه بالمجال التلفازي أو الدائرة التلفازية ، حيث انتقلت سلطة الإعلام إلى المرئي والمسموع ، ونزول الكتاب من منصته الرمزية .

إلا أن العصور الميديولوجية لم تتوقف عند الحد الذي وصل إليه ريجيس ديبريه ، حيث أننا نشهد عصراً ميديولوجياً جديداً ظهر مع حضور الانترنت القوي في العالم (حوالي ملياري مستخدم)، نسميه بـ "عصر الإنتاج السايبري" أو "مجتمع الويب" وركيزته الانترنت. المتمثل بالمجتمعات الافتراضية والفضاء السايبري .

فالمجال الذي نتحدث عنه نسميه بالمجال الانترنيتي Internetsphere أو الدائرة الانترنيتية ، وما يميز هذا العصر أنه يضم العصور الميديولوجية السابقة كلها ، فهو يحتوي على المجال الكلامي ، لكن الكلام في هذا العصر لم يبق حوارات بشرية لنقل ما هو إلَهي ، إنما اتخذ شكلاً جديداً من الكلام اعتمد على الحوار الالكتروني بين إنسان- وآلة ، ينقل من خلالها كل ما يريده من معلومات وكل ما يحتاجه من تواصل .

كما يحتوي على المجال الخطّي ، حيث تبرز الصحيفة الالكترونية والكتاب الالكتروني والمواقع الالكترونية التي اعتمدت على النص المكتوب ، والاهتمام بالقراءة الالكترونية على حساب القراءة الورقية التي من المتوقع أن تزول مع ارتفاع سيطرة هذا العصر الميديولوجي الجديد .

وكذلك يحتوي على المجال التلفازي من خلال ما يقدمه من إمكانية مشاهدة الأفلام والأخبار والرياضة والفيديوكليب وغيرها من خلال المواقع الالكترونية الكثيرة ولا سيما موقع يوتيوب YouTube الشهير.

ويتميز هذا العصر الميديولوجي بنشوء المجتمعات الافتراضية التي سمحت للمشتركين في تكوين المجتمع الذي يرغبون به والتواصل ضمن الفضاء السيبيري الرحب دون أي حواجز مكانية وزمانية. هذا ما أدى إلى ولادة نيوميديا متقدمة عن الميديا التقليدية التلفزيونية ، لتحضر المجتمعات الافتراضية ، لا سيما الفايسبوك Facebook ، وتترك أثرها البالغ في نقل الخبر بالصوت والصورة والكلام والتعليقات وردود الفعل وتفاعلات الجمهور بسرعة فائقة ومذهلة مما ساهم في تحريك ثورات وانتفاضات واحتجاجات شعبية شهدها العالم العربي في الآونة الأخيرة .

في مصطلح "الاعلامياء" لفظان «الوسيط» و«العلم»، ويمكن ترجمته بـ «علم الوسائط» أو «الوسائطيّة». فالميديولوجيا اختصاص يعتني بدراسة الوسائط الّتي بفضلها تحمل الرّسائل ، وتنتقل الأفكار ، وتنتشر العقائد وتبثّ الأحاسيس . كما أن الميديولوجيا لا تعتني بالمضامين المنقولة وإنّما بالمرتكز المادّي الّذي يحمل تلك المضامين وبطرائق نقلها وكيفيات تأثيرها في العقول والنّفوس .

علم الاعلام يضعنا مباشرة أمام سياسة الصورة ، صورتنا وصورة الآخر، الصورة التي تسيل بسرعة ، تظهر وتختفي ، تؤثر وتغيب ، وهذا ما سيعطي لآباء العقائد السياسية وقادة الدول المتقدمة ، المتفوقة اعلامياً قوة تأثير بصري ، واختراق نفسي وسياسي للجماهير في العالم ، غير مسبوقة في تاريخ الاعلام ، والاعلان والدعاية لتدبير او تسويق آراء او مواقف سياسية معينة. لذلك ويعتبر هذا العلم علماً قديماً ويعزى إلى انتشاره وتطوره ونفوذه إلى الآلات الحاسبة الالكترونية التي نقلته إلى مديات متعددة وإلى اتجاهات مختلفة في خدمة الأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حياتنا المعاصرة.

فقد أندست الإعلامياء في كل حقول النشاط البشري ووظفت الفنون والأدب والفكر طوع بنانها ولتحدث انتقالة كبيرة صيّرت العالم الكبير إلى قرية صغيرة ، ومن الأمكنة والأزمنة المجهولة المتباعدة إلى صور وحقائق مكانية واضحة متقاربة ، لتتحول حينها الخرافات والأساطير والأوهام إلى علوم وحقائق تاريخية واعتبارية .

كما نستطيع أن نحدد مفهوم الإعلام بأنه علم معالجة الأخبار في إطار من المنطق وتلقائية المعلومات والاتصالات البشرية لمعرفة الأعلام ، وهذا يعني أن الإعلامياء تشمل بصورة

لا تحتمل التفكيك على وسائل المعالجة ووظائفها وعلى طرق المعالجة ووظائفها ، وعلى طرق المعالجة وحقول تطبيقها .

مبررات التحول من مصادر المعلومات الاعلامية الورقية الى مصادر المعلومات الاعلامية الالكترونية :

لقد اصبح لزاماً على الباحثين عن مصادر المعلومات الاعلامية ، وكذلك مؤسسات المعلومات المعنية بجمع وتهيئة المعلومات الاعلامية المناسبة والشاملة والسريعة ، وكذلك الأفراد المستعملين لها والمستفيدين منها ، أن تلجأ الى الوسائل والطرق الحديثة لتحقيق مثل هذا الغرض . وبعبارة اوضح لا بُد لها من استثمار امكانيات الحواسيب والتكنولوجيات المصاحبة لها واللازمة لذلك .

وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من اللجوء الى المصادر الالكترونية ومصادر المعلومات المُحوسبة المطلوبة ، ومن هذا المنطلق فإن هناك أسباب عدة تدفع الاعلامي ومراكز المعلومات الاعلامية الى اللجوء لمصادر المعلومات الالكترونية ومن هذه الأسباب ما يلي :

– تأمين السيطرة على الكم الهائل والمتدفق من المعلومات: فالحواسيب والوسائل الالكترونية الحديثة تستطيع التحكم والسيطرة على الكم الهائل، وتأمين تخزينها ومعالجتها بشكل يسهل مراجعتها والاستفادة منها.

– تامين التحاور والتفاعل؛ بمعنى تناقل وتبادل الأفكار والمعلومات؛ حيث يؤثر الناشرون في عملية النشر الالكتروني على ادوار الآخرين وأفكارهم، وتبادل المعلومات معهم، وهو ما يطلق عليه بالتفاعلية وتبادل الحوار من خلال الممارسة الاتصالية والمعلوماتية.

فمن خلال وسائط ووسائل النشر الالكتروني يستطيع جمهور الباحثين والقراء من ممارسة نوع جديد عبر منتديات الاتصال والحوار الثقافي والاعلامي المتفاعل عن بعد

– السرعة في تحريك المعلومات وتناقلها؛ والمقصود بذلك السرعة في نقل المعلومات وتحريكها من موقع لآخر من دون النظر الى المكان او الموقع الجغرافي وبكل سهولة ومن دون عناء وجهد مبذولين

– امكانية التحويل من وسيط الكتروني الى آخر؛ ومثال ذلك التحويل من الشكل الالكتروني عبر الانترنت الى الشكل "الليزري" (من الليزر) على الأقراص المدمجة او على الشكل الورقي، أو من الشكل التقليدي أي من التلفاز الى الشبكة العنكبوتية وهكذا.

– البيئة العالمية ؛ على اساس ان البيئة الاساسية الجديدة للنشر الالكتروني ووسائل الاتصال والمعلومات تعدت ان تكون محلية وتميزت بالعالمية ، وبذلك يمكن نشرها في أي منطقة من مناطق العالم والى أي شريحة او طبقة اجتماعية.

– لا توجد سيطرة او مركزية وتحكم في تبادل المعلومات ؛ بمعنى التحول من المركزية لوسائل الاتصال والاعلام الى اللامركزية وهذا بفضل استخدام الاقمار الصناعية في نشر المعلومات والبيانات. ولن يرتبط الجماهير بوسائل الاعلام من خلال المسافات الجغرافية فقط ، وانما سيرتبطون معاً من خلال اهتماماتهم المشتركة.

– لم تعد مضامين ووسائل نقل المعلومات متباعدة ومختلفة ؛ فنحن نقرا في الصحف والمجلات ما هو موجود في الكتب المدرسية او الموسوعات ، بحيث اصبح مضمون أي وسيلة منها عن طريق النشر الالكتروني متاحاً ومشاعاً عبر جميع الوسائل الاخرى وبأشكال واساليب عرض وتقديم مختلفة ومتطورة .

المعلوماتية والاعلام الجديد غربياً وعربياً.

طُرحت مجموعة من التساؤلات في نشاطات المشروع العربي للمعلومات التقنية عام ٢٠٠٠ الذي قام به مركز الدراسات العربية المعاصرة مؤداها: كيف سيؤثر في العالم العربي نمو الانترنت وتقنيات الاتصال والاعلام الجديد؟. وهل سيتمكن العرب من الصمود في وقت أصبح فيه العالم رقمياً ؟.

بدأت الوسائط الحديثة بكسر احتكار الاتصال وتأويل المعلومات في العالم العربي ، كما أشار "آندرسون" الى توجهين في الأساس هما :

– الاتجاه الأول ؛ وهو ان الوسائط الجديدة من السوق الدنيا تجلب انماطاً خاصة الى المنتديات والملتقيات الجماهيرية ، كما يقدمه نموذج الجزيرة من اللارسمية وكثافة الحديث السياسي،

والانترنت يوسع مواصفات الخيار والتفاعلية التي ادخلتها القنوات العربية للتلفزة ، وهذا كله يواجه مستويات ناهضة متصاعدة من التعلم وعدداً متصاعداً من الشباب والجيل الفتي ممن ترعرع مع التلفزة .

– الاتجاه الثاني ؛ فهي الاهتمامات العامة بما فيها التحبيذات الثقافية والتعليم والتجارة الالكترونية ومكان اللغة العربية وتنظيم وضبط النفاذ والوصول، كل هذا يوضح ما تجلبه التقنيات الاعلامية المعلوماتية الاحدث الى البيئة الاقليمية للوسائط من ظواهر جديدة تشمل التنقلات الديموغرافية وانهيار ازدواجية وثنائية الوسائط التي ابقت الوسائط والرؤى البديلة خارجاً ، وتشمل ايضاً تناظراً أكبر بين المراسلين والمتلقين للرسائل ، وتعدد القنوات وحركة الرسائل بين القنوات الاعلامية.

اما "جون آلتيرمان" فتحدث عن ثوة المعلومات في العالم العربي في سياق العولمة الشاملة، وميز بين عولمة المعلومات التي تحد من الرقابة وتحث على ديموقراطية المعلومات ، وبين عولمة النمط وتنميط المجتمعات الاخرى بالنمط الامريكي او الأوربي . ويرى بان المشاركة في عولمة النمط أمر سهل ، اما فيما يخص المشاركة في عولمة المعلومات فهو امر صعب بسبب حجم المعلومات المتوافر والضخم وانها مفيدة لجميع الجماهير . ولم يكن "آلتيرمان" متفائلاً بخصوص انتشار تقانية المعلومات في العالم العربي بسبب رصده عدداً من العوائق والمعوقات .

الاتصال السياسي والديمقراطية

الديمقراطية نظام سياسي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية..ويهيء للمواطنين ظروف تنزيلها..وتساهم الثقافة السياسية في تنمية النظام الديمقراطي....الداعم لحرية التعبير في بناء الفضاء العمومي..والبدائل الديمقراطية ، واحترام الحقوق المركزية والأساسية للأفراد..عن طريق الاستشارات الانتخابية وتشكيل الرأي العام والسيادة للشعب ، من حيث المساواة والحرية . إذن فهي مجموعة من القيم المؤسسة للركائز السياسية والاجتماعية والثقافية...الضامنة للمؤسسات العامة والخاصة والجمعيات والمداولات.. والمساواة في تحديد تدابير المداولات والتصويت أثناء الانتخابات.،.وهي دائمة ومتجددة خاصة عندما تصبح التنمية المستدامة هي المستقبل للديمقراطية...

ومن الحقوق المؤسسة للديمقراطية نذكر: الحقوق السياسية التي تتناول رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ، والهيئات التشريعية والانتخابات الحرة والعادلة والحرية والأحزاب السياسية ودور المعارضة والمواطنين والمنظمات ...والحقوق المدنية كحرية التظاهر والتجمع والمناقشة العامة وحرية تشكيل المنظمات وتطبيق القانون والحماية من الاضطهاد السياسي وحرية التنقل واختيار العمل وحرية الجمعيات...

إن الديمقراطية تعطي لجميع المواطنين الحق في تقرير مصيرهم..وتتيح مناخا لمناقشة قضايا متعددة نحو الرخاء والحريات والأمن والعدالة والمساواة والمشاورات وحل المنازعات سلميا..

ومن تم تتخذ الديمقراطية أبعادا دستورية وجوهرية وإجرائية ...تلامس القوانين المنظمة للحكم وطبيعة الأنظمة عن طريق الاختيارات الحرة.التي.تتضمن نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب ، وحق الانتخابات للجميع ، والعدالة في توزيع الحصص الإعلامية، والحملات السياسية العلنية...

إن الديمقراطية مسلسل لا يتوقف، يطبع العلاقة بين السياسي والإعلامي عبر تنمية الاتصال السياسي. الذي يتداخل فيه الفلسفي والتدبيري والحكمة والرؤية والمواطنة..وكونها مسلسلا فهي مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لأنه لا شرعية سياسية بدون ثقافة ديمقراطية..

والملاحظ أن الديمقراطية اهتمت بالجانب الكمي. على حساب الشق النوعي والتوازن بينهما شرط أساسي لإقامة السلم السياسي...

ولايمكن الحديث عن الديمقراطية دون ذكر استقرار السلطة.باعتبارها توزيعا عادلا للقيم الديمقراطية..وهذا يتطلب الإنصات للمواطنين عبر آليات الاتصال الذي يشكل المحرك العميق للديمقراطية..باعتباره رمزا يتجاوز التسويق والإشهار..

بهذا المنهج يفتح المجال للجميع خاصة النخبة..والجمعيات والنقابات والحركات الاجتماعية...رغم التناقض الحاصل بين الأطراف..ويبقى الإعلام هو الوسيط بين الأطراف المجتمعية..وأي محاولة لمحو التعددية ستفضي إلى نتائج غير ديمقراطية...

ونظرا لهذا الدور المنوط بالاتصال فمن الواجب تحديثه خاصة الجانب التشريعي..من أجل الرفع من الخطاب والتعبير والفاعلية في هذا المجال...والتقليص من الحواجز والعقوبات المعرقلة لهذا التطور..وهذا ما يشجع الانخراط في العمل السياسي...

فالديمقراطية والاتصال السياسي حوار متصل ومستمر وخالد..لان تاريخ الديمقراطية تاريخ علاقات واتصالات واستطلاع الرأي ، فكل سياسة تواصل..في إطار المعلومة والسياسة والرأي العام...

إن السياسة جمع ولو جاءت على صيغة الفرد ونفس الأمر بالنسبة للديمقراطية...إن حرية التعبير عمق ديمقراطي ، ولايمكن وجود اتصال سياسي بدون ركائز ديمقراطية..لأنه يقرب بين المواطن والديمقراطية...المؤهل للحكم الراشد.. وهو رؤية هادفة لبناء الإثراء السياسي...وصولا إلى التحول الديمقراطي...وهذا ما يحثم الرؤية المنفتحة...

وعندما يطرح إصلاح موضوع الإعلام يتم الحديث على تحديث الممارسة السياسية..أي تحرير الاتصال السياسي من سلطة القرار السياسي..استجابة لتطلعات الجماهير والهيئات السياسية والمدنية والنقابية..فكلما وقع انفراج سياسي كلما برز الاتصال السياسي وذلك من خلال مايلي :

- فك منظومة الإعلام عن القرار الأحادي..

- تسخير الإعلام لخدمة الديمقراطية.

- جعل الإعلام خادما لمنظمة حقوق الإنسان.

_تهيء مناخ للحوار بين المؤسسات الديمقراطية والبنية الإعلامية عن طريق التواصل الجماهيري عامة والسياسي خاصة..

إن الوظيفة الإعلامية مهمة في هيكلة مشاعرنا وصياغة حياتنا..وواقعنا السياسي بناء على عنصرين: ذاتي يتمثل في الوعي التاريخي للدولة والمجتمع..وموضوعي يتجلى في توفير الشروط المؤهلة الداخلية...

من خلال ما سبق يمكن التأكيد على أن العلاقة بين القطبين تفرض وجودها من خلال طبيعة النظام السياسي، والأحزاب السياسية، والمشاركة السياسية، والتوزيع العادل للقيم، ومساهمة الجماهير في صناعة القرار..وتوفير الكفاءات والخبرات..وتوسيع دائرة الحريات و الأفكار، وإعلام قوي يراقب ويكشف ويحقق ويساهم في البناء..وبناء الرقابة الشعبية..

لكن للأسف هناك عوائق تحول دون تحقيق ما ذكر رغم بعض الاجتهادات والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

إن الضغط الممارس على آليات التواصل حتى تصبح ناطقا رسميا لرؤية أحادية من أهم هذه التحديات ، إضافة إلى قلة متابعات آليات الاتصال للأحداث، والشعور بالتحول الداخلي تناغما مع مجريات الملعب الدولي والإقليمي...والانتصار غالبا للذات بدل المصلحة العامة..ونذرة المهنية والعلمية والاحترافية..وقلة الاستراتيجيات الواضحة، ومنطق الشراكات والتعاقدات،

وأخيرا وليس آخرا إن الاتصال والإعلام عمق الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يجب أن يدركه الخيار السياسي والمدني ، لذلك من الواجب التنسيق بين جميع الأطراف من خدمة هذا الهدف..

هذا يحتم على الأطراف المعنية أن تطور آلياتها التواصلية والتجاوب مع الاختيارات الديمقراطية..وتشجيع الانخراط الجماهيري في المشهد السياسي والمجتمعي..ونواجه ظاهرة إفراغ

الانتقال الديمقراطي من مضمونه الاجتماعي وتضييق مجال ممارسة الديمقراطية واختزال الانتقال الديمقراطي.....ونكرس الاهتمام بالسياسة والشق السوسيوالاقتصادي وتوسيع سلطة القانون...

صفوة القول إن الاختيار الديمقراطي أصبح ثابتا من ثوابت الأمة..وبالتالي أصبح الحديث عن التكاملية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية والمواطنة.أساسا لكل اتصال سياسي.ومن حق الهيآت السياسية والنقابية والمدنية...المساهمة في برامج الإعلام كما لهم الحق في تأطير المواطنين والاتصال بهم... وحرية الصحافة مضمونة. والتعبير ونشر الأخبار والأفكار...

ولا يمكن الحديث على الصحافة إلا بتوفير الحرية والديمقراطية وقواعد أخلاقية وقانونية...مع احترام التعددية في الرأي والفكر مع القيم الحضارية..

إذن الاتصال السياسي والديمقراطية جدلية دائمة ومتفاعلة ودينامية وبانية إذا احترمت القواعد القيمية والتي تتولد عنها علاقة التأثير والتأثر .

الاتصال السياسي وحرية التعبير

تَعدُّ حرية التعبير عن الرأي احد اهم الحقوق الانسانية التي تكفلها الدساتير، وتتضمن أغلب دساتير دول العالم الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية نصوصاً تؤكد على احترام هذا الحق وعدم المساس به، بينما يَعدّه الإسلام حق وواجب في ذات الوقت استدلالاً بالآية الكريمة (الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) التوبة، آية (٧١)، ويرى البعض إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع لا يقتصر على الأمور الدينية والعبادية والعقائدية فحسب، بل يمتد ليشمل النشاط الإنساني في التفكير والنقد والمعارضة والتقييم في شؤون السياسة والثقافة والاقتصاد.

وبذلك يعتبر هذا الحق والواجب مقدس لا يمكن مصادرته أو التضييق عليه، ومن يعمل على خلاف ذلك فانه يؤسس إلى الاستبداد والدكتاتورية، غير أنه لا يجب لأحد أن يتعسف في استخدام هذا الحق، كأن يتطاول أو يسب أو يسقط أو يحقر الآخرين بحجة ممارسة حقه في حرية التعبير.

وبذلك أصبحت مسألة حرية التعبير عن الرأي مثارَ جدل في العديد من الدول والمجتمعات، الأمر الذي دفع ببعضها لوضع معايير خاصة تمثل إطار عام للمساحة الممكنة في التعبير كما هو الحال في الولايات المتحدة –على سبيل المثال– التي وضعت المحكمة العليا فيها مقياسا لما يمكن اعتباره إساءة أو خرق لحدود حرية التعبير، ويسمى باختبار "ميلر" الذي بدأ العمل به في عام ١٩٧٣ ويعتمد المقياس على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي:

١– إذا كان غالبية الأشخاص في المجتمع يرون طريقة التعبير مقبولة.

٢– إذا كانت طريقة إبداء الرأي لا تعارض القوانين الجنائية للولاية.

٣– إذا كانت طريقة عرض الرأي يتحلى بصفات فنية أو أدبية جادة.

وبذلك يمكن إدراج حرية التعبير عن الرأي تحت التعريف الآتي، أي هو (التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو العمل الفني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة

التي سمحت بحرية التعبير)، كما يصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية.

ورغم إن للحرية الشخصية حدودها على الدوام ، لكنها في بعض الاحيان بدلاً من أن تثبت القيم الإنسانية مصدراً لحدود الحرية الشخصية ليتحقق التوازن في المجتمع وفي الحياة البشرية ، أصبحت المصالح المادية والسلطوية هي التي تقرر تلك الحدود ، وهو واقع قائم رغم كل ما ينشر من مزاعم عن كونها حرية مطلقة ، ولم يسبق تاريخياً أن وجدت حرية شخصية مطلقة ، ولا توجد في الوقت الحاضر في أي بلد في العالم على الإطلاق.

ففي الدول العربية على الرغم من وجود بنود في دساتير بعضها تضمن حرية الرأي والتعبير إلا أنها لم تخرج عن إطارها الشكلي إلى حيز التطبيق، حيث الانتهاكات الكثيرة لحرية التعبير في هذه الدول التي يُمنع في جلها إن لم يكن كلها انتقاد الحاكم أو السلطة الحاكمة، وقد يتعرض الكاتب أو الصحفي للسجن والتعذيب.

وبما إن حرية التعبير عن الرأي تفسر بأكثر من معني بحسب طبيعة النظام السياسي وأعراف وتقاليد المجتمع ومعتقداته الدينية فإن هناك ضوابط مقننة تكون بمثابة الإطار العام الذي يستطيع الشخص التحرك خلاله والتي يمكن إيجازها بـ:

١- أن يستهدف حق التعبير عن الرأي الصالح العام للمجتمع وألا يُستَغل لأغراض مريبة.

٢- أن يمارس هذا الحق بطريقة لا تستفز الآخرين وبقدر من الحكمة، كما قال تعالى(ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) النحل الايه ١٢٥

٣- أن لا يُستَخدَم هذا الحق في قضايا تدعو إلى إشاعة الرذيلة والفساد داخل المجتمعات.

٤- الابتعاد عن منطق الاستبداد بالرأي وألا يعتقد صاحب الرأي إنه على صواب دائماً في حقه بالتعبير.

٥- أن لا يتم التعدي على حريات الآخرين بالتحريض على القتل أو الاعتداء أو الاحتلال بحيث يتم سلب حقوق الآخرين.

تعد حرية التعبير بكل تجالياتها (فهي لا تتجزأ)من أبجديات حقوق الانسان وهي ضمان أساسي لقيام أي ديمقراطية، ويضمنها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية التعبير في المادة ١٩ من كليهما، وحرية التعبير أساسية لتحقيق بقية حقوق الانسان، وتتيح حرية التعبير للفرد القدرة على الشعور بالأمان ، وكلما اتسع نطاقها كان ذلك أفضل، وتحمى تلك الحرية بقوانين واضحة لا لبس فيها وبالانتقال لدولة القانون وعدم التسامح في التفريط في ذلك، فالتضييق على أي رأي يعتبر انتكاسة للديمقراطية.

الحماية الدستورية لحرية الرأي والتعبير:

ما من دستور لأي من الدول العربية إلا ونص صراحة على كفالة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير ،كما أن الدساتير نصت صراحة على تلك الحقوق، بل وأفردت لها أبواباً سمتها (باب الحقوق والحريات)، واستندت في ذلك إلى المواثيق الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان في دعوة آمرة واضحة إلى أن هذه الحقوق يجب ضمان حمايتها من قبل كافة سلطات الدولة .

الإشكالية هنا ليست في النصوص التي قد تبدو أنها جميلة وواضحة لا لبس فيها ولا تقبل التأويل، بل أن الإشكالية في التطبيق على أرض الواقع. وبالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وبعدم وجود الأدوات والوسائل المناسبة التي من شأنها أن تضمن تمتع جميع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الأساسية وتضمن عدم انتهاك أي من حقوقهم وتحاسب منتهكي هذه الحقوق والحريات. وبالتأكيد في مقدمتها حرية الرأي والتعبير.

لعبت العديد من الحكومات خاصة في الدول النامية دورا رقابيا على حركة تدفق المعلومات عبر الحدود التي نتجت عن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات سواء عن طريق شبكة الانترنت أو الهواتف المحمولة أو الفضائيات المختلفة ، حيث ترى تلك الحكومات أن عملية الرقابة تمكنها من التحكم في توجهات المواطنين الثقافية والاجتماعية ومن ثم إمكانية التحكم في توجهاتهم السياسية، خاصة إذا ما اعتبرنا أن التوسع في نشر المعلومات يمكن أن يكون أداة مضادة للحكومات القمعية ، ومن هنا يمكن القول أن ثورة المعلومات الحقيقية من الصعوبة بمكان تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية وأن فرص السماح لها بحرية البقاء وما يترتب

عليه من اعتبار تداول المعلومات إحدى وسائل حرية التعبير عن الرأي إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح الذى يصبح أمام أمرين : الأول ، إما أن يسمح هذا الهامش لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبقاء والاستمرارية والمنافسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وإما أن يكون القمع بديلا مطروحا بحجة الحفاظ على الأمن العام والقومي ومواجهة أي مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة ومصالحها ، التي لا تقتصر على كبار مسئولي الحكومات فقط ، وإنما تشمل كبار رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، وبالتالي فإن مفهوم الأمن اتسع ليشمل التهديدات التكنولوجية الناتجة عن ثورة الاتصالات التي يجب اتخاذ موقف دفاعي بشأنها ، ومن هنا فإن العديد من الحكومات ترى في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود إنما تمثل تهديدا محتملا لأمنها القومي خاصة في حالة اتحاد هذا التدفق المعلوماتي مع كل من حالة الجمود الاقتصادي والتخلف النوعي للبلدان النامية من ناحية ، ومع غياب الديمقراطية الحقيقية ونقص التعددية وتراجعها وازدياد معدلات الكبت السياسي من ناحية ثانية ، وبالتالي فإن الاستفادة الحقيقية من وفرة المعلومات وثورة الاتصالات لا يمكن أن تتوافر إلا بشروط جوهرية أهمها على الإطلاق : حرية التعبير والديمقراطية الفعلية ، وبالتالي فإن ذريعة "الأمن" التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة ، تعد ذريعة واهية وأن مفهوم الأمن بهذا الشكل أضحى مفهوما ضيقا للغاية لأنه صيغ خصيصا من أجل أمن المؤسسات والحكومات ومصالح القائمين عليها فقط دونما إعطاء أية أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات الحقيقية .

فما واقع حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية ؟ و ما هو ثاتيرها على الراي السياسي باعتبارها حرية من الحريات الاساسية ؟

- حق الاتصال المفتوح بالأنترنت: ويهدف هذا الحق إلى أن تكون شبكات الاتصال مفتوحة ومتنافسة مع توفير كافة الخيارات أمام المستخدمين ، دون أن يكون هناك قيود مفروضة من جانب مالكى الشبكة فيما يتعلق بجودة الخدمة أو طبيعة الاستخدام.

- حق الاتصال غير المقيد (حرية التعبير): وهو ما يعبر عنه بحرية التعبير فينبغي أن تتاح لمستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات التواصل الكامل دون أية معوقات وضرورة قيام الحكومة

بإتاحة المجال أمام المستخدمين للوصول إلى المعلومات والخدمات الخاصة بها ومنع الرقابة أو تخفيفها عن مواقع التعبير بكافة أنواعها الدينية والسياسية والثقافية.

- الحق في شبكات مجتمعية قوية : بمعنى أنه ومن أجل تحقيق تقدم ملموس في كيفية الحصول على المعلومة وحرية التعبير عن الرأي عبر وسائل الاتصال المختلفة فلابد من توافر تقدم مماثل في الجوانب المجتمعية، بحيث تكون هذه الجوانب قادرة على دعم نتائج هذا التطور المعلوماتي وانعكاساته على الخدمات العامة والتعليم لكافة قطاعات المجتمع.

الحق في الخصوصية عبر الانترنت : خاصة ما يتعلق بخدمات التجارة الإلكترونية وعليه فينبغي توفير أنظمة اتصالات آمنة من المراقبة والاستغلال الخارجي، مع تطبيق أشكال جديدة من حماية الخصوصية ومحمية في الوقت نفسه من السياسات الحكومية المقيدة.

الحق في مواقع عامة على الشبكة الدولية: وتعد هذه المواقع وسيلة لتشكيل الهيكل والبناء الديمقراطي لأى مجتمع معلوماتي، بمعنى عدم الاكتفاء بتخصيص جزء من الشبكة الدولية لتطبيقات تجارية وإعلانية فقط، وإنما إتاحة المجال أمام مواقع ذات الاهتمامات العامة والخطابات غير التجارية مثل: مواقع عن التجمعات، المشروعات التعليمية، الخدمات الاجتماعية، التعبير الثقافي.

الحق في خدمة رقمية عامة: بمعنى عدم اقتصار مجتمع المعلومات على الطبقات القادرة ماليا أو المثقفة أو المتعلمة أو حتى محدودة التعليم، وإنما يجب أن يتساوى كافة المواطنين في الوصول لخدمة الاتصال العامة وتوفير هذه الخدمة للمناطق العشوائية والأحياء الفقيرة والقرى والمناطق المعزولة .

وهناك تساؤلات عديدة باتت محلا للجدل حول الدور السياسي والإعلامي للأنترنت ومواقعها المختلفة وهل أصبحت الشبكة الدولية متنفسا سياسيا للعديد من المعارضين العرب؟ وهل تمتلك الانترنت تأثيرا فعالا على الحكومة بصورة تجعل المعارضة عبرها ليس مجرد عمل افتراضي وإنما واقع يمكن قياسه وبالتالي يمكن مواجهته؟ وهل أصبحت مواقع الشبكة ومدونات الناشطين والصحفيين أداة فعلية للمعارضة ووسيلتها لمواجهة كبت حرية الرأي؟ في واقع الأمر للإجابة عن كافة هذه التساؤلات لابد من الاعتراف بأن حالة الحراك السياسي عبر الانترنت أصبحت علامة

واضحة لا يمكن للحكومة إغفالها فلم تعد مجرد دعاية إعلامية، وإنما ظاهرة تعكس بوضوح أزمة الديمقراطية في الدول العربية عامة التي تحاول حكوماتها فرض نوعا من الهيمنة الإعلامية وكبت حرية الرأي والتعبير على مواقع الانترنت الموجهة ضدها، دونما أن يكون هناك أية قرارات قضائية تعطى الحكومات الحق في هذه الهيمنة وأصبحت الحكومات تنظر للأنترنت على أنها "عدو" لابد من محاربته فى إطار استراتيجية طويلة من الصراع بين الحكومات وحرية التعبير كإحدى ملامح الديمقراطية

و يمكن القول أن الانترنت باتت إحدى القوى السياسية غير التقليدية الجديدة على الساحة السياسية العربية، التى قد تكون – فى ظل توافر ظروف معينة – قادرة على إحداث نوع من الحراك السياسى مع اختلاف حجم ونوعية ومدى تأثير دورها فى هذا الحراك على توجهات النخب السياسية التقليدية، فبلا شك لعب النشاط الالكترونى لمجموعة من الشباب عبر موقع" الفايس بوك" دورا فى لفت الانتباه إلى تأثير الاتصال عبر الانترنت فى العمل السياسى، وهى تجربة غير مسبوقة داخل الدولة يمكن تفسير أسبابها فى ظل غياب الدور الحزبى المنظم سواء فى استيعاب الشباب داخل الأحزاب ومنحهم حقا فعليا فى المشاركة السياسية الفعلية، أو فى ظل افتقاد مصداقية الأحزاب ذاتها كمعبر عن المعارضة السياسية الحقيقية بسبب حسابات تحكمها المصالح مع المؤسسات الحاكمة أو بسبب قوة القبضة الأمنية وهو ما دعا الشباب والنشطاء السياسيين إلى اتخاذ شبكة الانترنت متنفسا لحراكهم الاعلامى والسياسى .

الاتصال السياسي وحقوق الانسان

حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الإجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يفُهم عموما بأنه حقوق أساسية لا يجوز المس بها "مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان" ؛ ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمايتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية. وهي كلّية تنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس، وتفرض على المرء إحترام الحقوق الإنسانية للآخرين . ولا يجوز ولا ينبغي أن تُنتزع إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة تضمن الحقوق ووفقا لظروف محددة . فمثلا ، قد تشتمل حقوق الإنسان على التحرر من الحبس ظلما والتعذيب والإعدام . وهي تقر لجميع أفراد الأسرة البشرية قيمة وكرامة أصيلة فيهم . وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته . فالاعتراف بالكرامة المتأصلة لدى الأسرة البشرية وبحقوقها المتساوية الثابتة يعتبر ركيزة أساسية للحرية والعدل وتحقيق السلام في العالم . وإن ازدراء أو التغاضي وإغفال حقوق الإنسان له أمر يفضي إلى كوارث ضد الإنسانية ، وأعمالا همجية ، آذت وخلّفت جروحا وشروخا عميقة في الضمير الإنساني . ولهذا فإنه من الضروري والواجب أن يتولى القانون والتشريعات الدولية والوطنية ، حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ، ولكي لا يشهد العالم والإنسانية مزيدا من الكوارث ضد حقوق الإنسان و الضمير الإنساني جميعا.

حقوق الإنسان ليس لها تعريفا محددا بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى ، لأن مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان بالأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان ، فيعرفها "رينية كاسان" وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني ، ويرى البعض أن حقوق الإنسان تمثل رزمة منطقية متضاربة من الحقوق والحقوق المدعاة) .

والتعريفات الآنفة الذكر تعكس وجهة نظر الكتاب الأجانب ، أما فيما يخص الكتاب العرب فإن "محمد عبد الملك متوكل" يعطي تعريفاً شاملا وواسعا إذ يعرفها بأنها (مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم) . أما رضوان زيادة فيذهب إلى القول بأن حقوق الإنسان (هي الحقوق التي تكُفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية) .

أما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بأنها (ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية ، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى) ، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان .

حقوق الإنسان في القوانين :

تكفل القوانين وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون ، دائماً، فعالة ، وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان. إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. يذكر أن كافة دول العالم المستقلة تقريباً لها مقاعد بالأمم المتحدة .

تتواصل المجتمعات البشرية بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام كالصحف وشبكات الإنترنت والتلفاز . ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة على نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم ، وتعمل على وقف هذه الانتهاكات .

ولا يمكن القول إن هناك لحظة زمنية معينة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان . وأغلب الظن أن هذه الأصول إنما تعود إلى الوقت الذي بدأ فيه الناس يعيشون حياة مشتركة. فالفكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها.

وقد عني المفكرون والفلاسفة على مر العصور بالتنظير لحقوق الإنسان والمطالبة بصونها ، والواقع أن الفرد كان يخضع للجماعة في كل شيء بلا حدود أو قيود إلى أن سادت الفكرة بضرورة عدم إطلاق يد الدولة بالتدخل في شؤون الأفراد . فاليونانيون في مآثرهم الشهيرة تناولوا حق الإنسان في الحياة وفي حرية التعبير والمساواة أمام السلطة وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي عدها مفكروهم اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السياسي ، أما الإسلام فهو المصدر الاسمى الذي عبر عن المعاني الحقيقية لحقوق الانسان والتي جاء ذكرها في القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة .

ولقد انتقلت الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان من ألسنة الأنبياء والفلاسفة إلى الحكام ، فشهدت أوروبا خاصة نصوصاً مكتوبة مَنَّ بها الملوك السادة على شعوبهم استجابة للنقمة التي كانت تشتعل في النفوس نتيجة إهدار حقوق الإنسان في شتى الصور.

لكن المتفق عليه أن اهتمام التشريع الوضعي بحقوق الإنسان ، بدأ فعلاً بصورة منتظمة مع الثورتين الكبيرتين في أمريكا وفرنسا ، وفعلت الأفكار الثورية التي أطلقتها الإعلانات فعلها فتفجرت ثورات الشعوب وتهاوت العروش والأنظمة الاستبدادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وجاءت التشريعات الداخلية وعدد من الأنظمة الدولية بنصوص تجعل من احترام حرية الإنسان وحقوقه جوهر وجود المجتمع السياسي وسبب استمراره. من ذلك مثلاً اتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ بتحريم الاتجار بالرقيق ، واتفاقية باريس لعام ١٩٠٣ بالعناية بصحة الفرد ومكافحة الأوبئة الضارة بالصحة العامة واتفاقية لندن عام ١٩١٤ بتنظيم الإنقاذ البحري وغير ذلك .

حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي الراهن :

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم . ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة. ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم . ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد. فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم .

—ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

ورد ذكر حقوق الإنسان في سبعة مواضع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد دستور العلاقات الدولية في العصر الحاضر ، وعلى الرغم مما أخذ على نصوص الميثاق حول حقوق الإنسان ، سواء لغموضها وعدم دقة عبارتها أم لكونها تتعارض مع نص المادة الثانية (فقرة ٧) التي تمنع تدخل المنظمة الدولية أو أعضائها فيما يعد من الشؤون الداخلية للدول ، ومنها في رأي بعضهم حقوق الإنسان ، ومع ذلك باشرت المنظمة الدولية نشاطها في التفريع على الأصول التي جاء بها الميثاق، فأصدرت في العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٨ «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي صاغته لجنة حقوق الإنسان على مدى ثلاث سنوات ويزيد ، أقرت مشروع اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس . يتألف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من مقدمة أو يتبعها ٣٠ مادة ، ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس ويشكل وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة وأضحى أحد الوثائق الرئيسية لحقوق

الإنسان، وأعطى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها عام ١٩٤٨ فكرة عن القيمة المعنوية لهذا الإعلان حين قال :

«هذه أول مرة تقوم فيها جماعة منظمة من الدول بإعلان حقوق وحريات أساسية للإنسان تؤيدها الأمم المتحدة جميعاً برأي جماعي ، كما يؤيدها الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم إذ إنهم مهما كانوا على مسافات متباعدة من نيويورك أو من باريس خليقون بأن يتجهوا إلى هذه الوثيقة يستلهمون منها العون والنصح»

لقد اقتبست كثير من الدساتير الوطنية الصادرة بعد عام ١٩٤٨ أحكامها العامة في تعداد حقوق المواطنين وتحديد مفاهيمها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من هذه الدساتير دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام ١٩٧٣ الذي خصص في بابه الأول ، المواد من ٢٥ إلى ٤٠ لبيان الحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها الأفراد وسبل حمايتها، إضافة إلى الأحكام الواردة في الأبواب الأخرى من الدستور التي تقرر المبادئ المتعلقة بحياة الأفراد وحرياتهم وملكياتهم.

ولم تكتف توصية الجمعية العامة ١٩٤٨ بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بل تضمنت تصميم الأمم المتحدة على إعداد ميثاق أو مواثيق تضم في جنباتها التزامات قانونية واضحة مع الدول ووسائل تنفيذ ، أو نظام دولي من شأنه ضمان الاعتراف الفعلي بحقوق الإنسان واحترامها. وفي عام ١٩٥٢ قررت الجمعية العامة أن يكون هناك ميثاقان أو عهدان أحدهما يعالج حقوق الإنسان السياسية والمدنية والآخر حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وسارعت لجنة حقوق الإنسان إلى العمل الجاد فأنهت عملها في العام ١٩٥٤ ورفعت مشروعين للجمعية العامة .

وتعهدت كل دولة صدقت على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحماية شعبها عن طريق القانون من المعاملة القاسية أو غير الإنسانية والمهينة. وتعترف بحق كل إنسان في الحياة والحرية والأمن والحرمة والكرامة ، كما أنها تحرم الرق وتكفل الحق في المحاكمة العادلة للجميع وتحمي الأشخاص من الاعتقال والإيقاف التعسفيين ، كما يقر العهد المذكور بحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وبحرية المشاركة

في الحياة السياسية والعامة. ونص كذلك على حرية الرضا في الزواج وعلى حماية الأطفال ويكفل المحافظة على التراث الثقافي والديني واللغوي للأقليات. والواقع أن الحقوق المبينة من هذا العهد مستوحاة في مجملها من الإعلان العالمي، لكن جاءت خلواً من النص على حق الملكية وحق اللجوء .

في حين تقر كل دولة صدقت على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمسؤوليتها عن العمل نحو ضمان شرط معيشة أفضل لشعبها ، كما تقر بحق كل فرد في العمل والأجر العادل والضمان الاجتماعي وفي توفير مستويات معيشية مناسبة وفي التحرر من الفاقة ، كما تقر بحق الفرد في الصحة والثقافة وتتعهد أيضاً ضمان حق كل فرد بتأليف النقابات والانضمام إليها. وقد جاءت الحقوق الواردة في هذا العهد أطول وأشمل من مثيلاتها في الإعلان العالمي ، لكنها في الوقت نفسه جاءت أعم وأقل تحديداً مما جاء به الإعلان.ويتصدر العهدان مادة واحدة في معناها وميثاقها تقر الدول بموجبها بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أنواع حقوق الإنسان :

يمكن تصنيف حقوق الإنسان وترتيبها بأشكال شتى ، ويشيع أن توزع الحقوق الإنسانية في ثلاثة مجموعات هي

١.حقوق السلامة الشخصية

٢.الحريات المدنية

٣.الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

أو تقسيم مواد الإعلان العالمي غير المسلسلة يمكن ردها إلى أربع فئات:

١.الفئة الأولى وتتناول الحقوق الفردية والشخصية.

٢.الفئة الثانية وتتناول علاقات الفرد بالمجموع أو بالدولة.

٣.الفئة الثالثة وتشمل الحريات العامة والحقوق الأساسية.

٤.الفئة الرابعة وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتكفل حقوق السلامة الشخصية أمن الإنسان وحريته. فلكل امريء حق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لايجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفاً. أما الحريات المدنية فإنها تقر حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة ؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع. ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي الزواج وتأسيس أسرة. وتنطوي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم. كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.

تطور حقوق الإنسان:

بذلت جهود حثيثة لإقرار الحقوق الأساسية للإنسان منذ مئات بل آلاف السنين. ومن هذه الجهود إعلان وثيقة الماجنا كارتا أو العهد الأعظم عام ١٢١٥ م، التي منحت حقوقاً للأفراد. وأخضعت ملك إنجلترا لحكم القانون. وأضحت الماجنا كارتا نموذجاً احتذت به كافة الوثائق التي صدرت لاحقاً مثل سان الحقوق الأمريكي الذي صدر عام ١٧٩١ م. وقد اقترح بيان الحقوق فكرة إقرار الحقوق العالمية غير أنه استثنى، عملياً، الرقيق ومجموعات أخرى من التمتع بها. فبيان الحقوق لم يكن في حقيقته عالمياً إذ قصر عن التعبير عن حقوق الإنسان كما نفهمها الآن. ومع إطلالة القرن العشرين الميلادي بدأت الشعوب في إنشاء منظمات دولية متعددة، فتكونت في عام ١٩١٩ م منظمة العمل الدولية التي ظلت تسعى لإقرار الحقوق الأساسية في جميع أنحاء العالم. تبلورت مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥ م). فبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كونت الدول المستقلة منظمة الأمم المتحدة. وأصدرت هذه المنظمة ميثاقها الذي أصبح واحداً من أولى وثائق حقوق الإنسان العالمية. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء. ولما خلا الميثاق من قائمة تتناول بالتفصيل حقوق الإنسان فقد أصدرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ م، الذي تضمن المبادئ الرئيسية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات الفردية.

حقوق الانسان في الوطن العربي :

أما في الوطن العربي فقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في ٢٢ آذار ١٩٤٥ خلواً من أي نص عن حقوق الإنسان، غير أن مجلس الجامعة وافق في ١٩٦٨/٩/٣ (القرار٤٨/٢٤٤٣) إلى إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي عهد إليها إعداد مقترحات وأبحاث وتوصيات ومشروعات اتفاقات يتعين أن تحظى بموافقة مجلس الجامعة. وتتألف هذه اللجنة من مندوبي الحكومات العربية وليس من أشخاص أكفاء يؤدون واجبهم بصفتهم الشخصية، لذا ظل دور اللجنة هامشياً.

وبناء على توصية المؤتمر الإقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي انعقد في بيروت بين ٢ و١٩٦٨/١٠/١٠ أنشأ مجلس الجامعة لجنة خبراء عهد إليها إعداد مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان (القرار ٣٠/٣٦٦٨ في ١٩٧١/٩/١٠ وقد أعدت اللجنة بالفعل هذا المشروع المستمد في جلّه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع مراعاة خصوصية الوطن وحضارته، لكن المشروع لقي طريقه إلى الإهمال.

وعندما انتقلت الجامعة إلى تونس توصلت في ١٩٨٢/١١/١١ إلى اعتماد مشروع جديد أسمته الميثاق العربي لحقوق الإنسان، غير أن مجلس الجامعة قرر في دورته التاسعة والسبعين (١٩٨٣) إحالة المشروع على الدول الأعضاء في الجامعة لوضع ملاحظاتها عليه وما زالت الدول الأعضاء بصدد ذلك حتى نهاية ١٩٩٥، مع أن المشروع العتيد لا يصل في أهدافه إلى أي من الإعلانات والمواثيق المقرّة عالمياً أو إقليمياً.

إن موضوع حقوق الإنسان غدا الشغل الشاغل للمحافل الدولية العالمية والإقليمية ، وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO . أن تدرس حقوق الإنسان مادة مستقلة في شتى مراحل التدريس وعلى أثر ذلك تقرر إدخال مقرر خاص من متطلبات التخرج الجامعي في كل الكليات في عدد من الجامعات العربية كما أنه يدرس في نطاق الثقافة القومية أو القانون الدستوري والدولي في جامعات أخرى. والقصد من ذلك كله تثبيت مقولة أن الأصل ترسيخ الفكرة في ذهن الناس حتى يسهموا هم في تطويرها من حُلُم أو هدف نظري إلى حقيقة واقعة مؤيدة بالثواب والعقاب .